



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
اجتماع رفيع المستوى وورشة اقليمية حول نظام الحسابات القومية 2008
24-27 حزيران/يونيو 2013، عمان، الأردن

تقرير

حول مدى تطبيق نظام الحسابات القومية 2008 في الدول العربية

اعداد

قطب عبد اللطيف سالم

مستشار الحسابات القومية والاحصاءات الاقتصادية

المحتويات

اولا : الموقف الحالي لتطبيقات الحسابات القومية في الدول العربية	2
1 - ماهو المقصود بتطبيق النظام ؟.....	2
2 - الموقف التطبيقي للنظام في الدول العربية :	3
3 - صعوبات تطبيق النظام ومشاكله في الدول العربية:	5
4 - الاحتياجات الاحصائية اللازمة لتطبيق النظام:	8
5 - قطاع بقية العالم.....	9
6 - النتائج النهائية والتوصيات	9
ثانيا : : التعديلات في نظام الحسابات القومية 2008 مقارنة بنظام 1993.....	11
والموقف التطبيقي لها في الدول العربية.....	11
1 - ألسابات التي شملتها التعديلات :	11
2 - التعديلات في نظام 2008 :	12
3 - الموقف التطبيقي للتعديلات في نظام 2008 في الدول العربية :	25
ثالثا : دراسة حالة - الموقف التطبيقي لتعديلات نظام 3008 في مصر.....	26

المرفقات :

المرفق الاول : منهجية حساب خدمات الوساطة المالية المقدرة بطريقة غير مباشرة وتأثيرات توزيعها على المستخدمين والحسابات والمجاميع الاقتصادية المختلفة.....	32
---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	----

المرفق الثاني: منهجية تسجيل قيود عمليات التأمين وتأثيراتها علي الحسابات والمجاميع الاقتصادية المختلفة.....	46
------------------------------------------------------------------------------------------------------------	----

أولا : الموقف الحالي لتطبيقات الحسابات القومية في الدول العربية

1 -

الكثير من الدول تشير الي انها تطبق نظام الحسابات القومية 1993 اونظام 2008 ولكن الواقع العملي يشير الي ان هذا التطبيق ا نما هو تطبيق جزئي وكان المقصود بتطبيق النظام هو عرض الحسابات (كليا او جزئيا) وفق تسلسلها في النظام ولكن المقصود بالتطبيق الكامل للنظام هو الي جانب تركيب وعرض الحسابات وفق تسلسلها هو الالتزام بالتنفيذ الكامل للتعريف والمفاهيم والتصانيف المتعلقة بالمعاملات والمتعاملين والاصول والالتزامات هذا الي جانب تحقيق الشمول لدائرة الانتاج ولذلك فان اي دراسة لمدي تطبيق النظام فانها يجب ان تركز علي الموضوعات والميادين التالية :

أ - من حيث المفاهيم والتعاريف والمنهجية المستخدمة :

1 - ولعل من اهم هذه المفاهيم والتعاريف هو مفهوم الانتاج وتحديد دائرة الانتاج بغرض تحقيق الشمول (مشروع / غير مشروع / داخل المؤسسات / خارج المؤسسات / منظم / غير منظم / سوقي / غير سوقي / لغرض الاستهلاك الذاتي ... الخ) والتميز بينه وبين الاستهلاك الوسيط والمعاملات الاخرى اذ ان لذلك اثاره المباشرة علي قيمة الناتج المحلي وباقى المعاملات الاخرى في الحسابات

2 - التمييز بين انواع الضرائب والايادات المسوقة وغير المسوقة وكذلك تحديد عناصر الدعم (الدعم المباشر والدعم الضمني) وطرق توزيعه والوحدات المستلمة والمستفيدة من هذا الدعم اذ ان لذلك اثاره الواضحة علي منهجيات التقييم للناتج المحلي وفق منهجيات التقييم المختلفة (سعر المنتج / الاسعار الاساسية / سعر المشتري)

3 - تطبيق مفهوم التكوين الراسمالي الثابت الاجمالي وتوزيعاته حسب نوع الاصل الراسمالي بالاضافة الي التحديد الدقيق لدائرة الاصول وتحقيق الشمول الكامل لكافة انواع الاصول ولذلك علاقة واضحة بمفهوم الانتاج وخلق القيم المضافة كما ان له ارتباطا بتقدير عناصر الانفاق علي الناتج المحلي الاجمالي وكذلك اعداد وتركيب الموازنات الافتتاحية والختامية والتغيرات في قيمة الاصول والالتزامات وصافي الثروة وفق عناصرها واسبابها المختلفة

4 - مفهوم الاجمالي والصافي لارصدة الحسابات وما لها من ارتباط بمنهجية تقدير قيمة الاهلاك للاصول الثابتة وهل يتم تقديرها بطريقة القسط الثابت او المتناقص او بنظام اعادة التقييم او نسبة من القيمة المضافة كما يحدث عادة بالنسبة لقطاع الحكومة ولذلك اثاره علي كافة ارصدة الحسابات كما يؤثر علي حسابات اعادة التقييم وتقدير ارباح وخسائر الحيازة ومن ثم التغير في صافي الثروة

5 - الالتزام بمفاهيم دخول الملكية والفصل بينها وبين الدخل التحويلية الاخرى والتمييز بين الوحدات المقيمة والوحدات غير المقيمة وتحقيق شمول معاملات هذه الوحدات ولذلك اثاره علي الدخل القومي والدخل المتاح والدخل المتاح المعدل وكذلك التحديد الدقيق بين التحويلات الجارية والتحويلات الراسمالية

6 - التحديد الدقيق لمفهوم الانتاج المسوق وغير المسوق والوحدات السوقية والوحدات غير السوقية ولذلك اثاره الواضحة علي الانتاج والانفاق الاستهلاكي النهائي لكل من الحكومة والهيئات التي لاتهدف الي الربح وكذلك مراعاة الدقة في تحديد الانفاق الفردي والانفاق الجماعي

7 - معالجة منهجية حساب خدمات الوساطة المالية المقدرة بطريقة غير مباشرة وتوزيعها وفق توصيات النظام أي توزيعها علي القطاعات المستفيدة من هذه الخدمات وليس ضمن صناعة وهمية كما كان الحال في نظام الحسابات القومية 1968 وذلك لما له من تأثير علي الكثير من المجاميع الاقتصادية علي المستوي الكلي والصناعات المستخدمة لخدمات الوساطة وبالمثل معالجة وتسجيل قيود عمليات التامين بانواعه واثار ذلك علي الحسابات

ب - من حيث تركيب الحسابات حسب تسلسلها او تتابعها في النظام

ويقصد بالتطبيق هنا هو الالتزام بتسلسل الحسابات وتتابعها لكافة القطاعات الرئيسية والفرعية في النظام كما يقتضي الامر الالتزام بتفصيل المعاملات وفق ورودها في الحسابات سواء كانت معاملات دائنة او مدينة دون ترصيد او دمج

هذا بالاضافة الي ما تضمنه النظام من مصفوفات مكملة مثل مصفوفة العرض والاستخدام ومصفوفة المحاسبة الاجتماعية وجداول المدخلات والمخرجات بالاضافة الي الحسابات التابعة,,, الخ

ج - من حيث شمول المعاملات : فاننا نركز علي شمول الانتاج لكافة البنود التي تدخل ضمن دائرة الانتاج سواء كان هذا الانتاج مشروعا او غير مشروع كما يقصد بالشمول هنا ان تكون جميع الانشطة مغطاة سواء يتم ممارستها داخل المنشآت

او خارجها وبصفة خاصة نركز علي اهمية شمول النمو الطبيعي للاشجار والحيوانات والانتاج غير تام الصنع او تحت التشغيل او لغرض الاستخدام الذاتي وسواء كان انتاجا مسوقا او غير مسوق ,منظم او غير منظم

د - ومن حيث شمول المتعاملين:

ويقصد بتطبيق النظام هنا الالتزام بالتصنيف القطاعي للمتعاملين حسب التصنيف الرئيسي والفرعي كما يقصد به تغطية كافة المتعاملين (رسمي/ غير رسمي /شرعي /غير شرعي داخل المنشآت /خارج المنشآت)كما يقصد به الفصل بين القطاعات كما في حالة القطاع العام والقطاع الحكومي وقطاع الهيئات التي لاتهدف الي الربح والقطاع الخاص كما يقصد به تحديد المشروعات غير المنظمة وتضمينها الي قطاع الاسر المعيشية . كما يقصد به تحديد القطاعات الفرعية علي مستوي النشاط الاقتصادي (عام/ خاص/ خاضع للسيطرة الاجنبية) ولذلك اهمية رئيسية في التعرف علي دور راس المال الاجنبي في الاقتصاد الوطني ودخول الملكية المحولة الي العالم الخارجي وكذلك تحديد دور كل من القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

- 2

:

وقبل ان نتحدث عن تطبيق التعديلات الجديدة في نظام 2008 ومن ثم مدي تطبيق هذا النظام في الدول العربية فانه لابد وان نستعرض باختصار الموقف التطبيقي لنظام الحسابات القومية 1993 ثم نتناول التعديلات التي تمت عليه وصولا الي نظام 2008 بهدف التعرف علي ما تم تنفيذه من هذه التعديلات وامكانية وضع خطة مستقبلية لتطبيق النظام وفق اولويات كل دولة وامكانياتها الاحصائية

تتباين الدول العربية في تطبيق الكثير من التوصيات والتعاريف والمفاهيم والحسابات التي يوصي بها نظام الحسابات القومية 1993 ويمكن ان نقول ان حوالي 50 % من الدول العربية قد طبقت المرحلة الاولى من النظام الا وهي تركيب ونشر الحسابات الجارية بالاضافة الي حساب راس المال ضمن حسابات التراكم وان هناك حوالي 25 % من الدول العربية تعتبر في مرحلة التطبيق التجريبي وان 25 % من الدول العربية لم تبدء بعد وما زالت تتبع نظام 1968

اما باقي حسابات النظام (حسابات التراكم والميزانيات) فلم يتم تطبيقها بصورة متكاملة في أي من الدول العربية ويمكن ان نتناول ذلك الموقف باختصار في الموضوعات التالية:

ا - من حيث المفاهيم والتعاريف والمنهجية المستخدمة :

نظريا تتفق الدول علي مفهوم الانتاج شان الكثير من المفاهيم الاخرى ولكن التطبيق العملي لمفهوم الانتاج في كثير من الاحيان يختلف من نشاط الي اخر ومن قطاع الي اخر ومن دولة الي اخرى وقد يكون السبب الرئيسي في ذلك هو القصور في البيانات المتاحة او صعوبات القياس كما في حالة قياس او تقدير النمو الطبيعي للثروة الحيوانية او للاشجار المعمرة وكذلك تقف القيم والمفاهيم الاجتماعية حائلا دون تضمين او تقدير الاعمال او الانشطة غير المشروعة في الكثير من الدول التي لاتعترف بوجود بعض الانشطة غير المشروعة بها كما ان الانشطة غير الرسمية او غير المغطاه احصائيا تواجه الكثير من المعوقات لاحتسابها ضمن دائرة الانتاج

كما تتباين الدول في معالجة الانفاق علي البحوث والتطوير وما اذا كانت هذه البحوث تتم داخل الوحدة او خارجها في وحدات بحوث متخصصة

ويمثل الانفاق العسكري نقطة ضعف كبيرة في تقديرات الانفاق الحكومي ومن ثم الناتج والانفاق الاستهلاكي النهائي لقطاع الحكومة العامة في معظم ان لم يكن في كل البلدان العربية وبالطبع يتباين مدي تطبيق مفاهيم وتعاريف وتصانيف النظام حسب المدي التي وصلت اليه الدولة في التطبيق فالدول التي لم تبدء بعد او التي في مرحلة التطبيق التجريبي تركز علي مفهوم الانتاج والناتج ومكوناته من بنود الانفاق اما الدول التي بدأت مرحلة تطبيق ونشر البيانات فانها تحاول الالتزام بالمفاهيم الموصي بها بقدر المستطاع ومع ذلك فانه من نتائج استبيان اجري اخيرا تشير النتائج الي ان حوالي 30 % من الدول التي شملها المسح تعاني من بعض المشكلات وانها تضع ذلك في اولويات اهتمامها في تطوير تطبيقات النظام

كما ان حوالي 10 % من الدول التي بدأت تنشر حساباتها وفق نظام 1993 قد بدأت في معالجة الخدمات المالية المقدره بطريقة غير مباشرة وفق توصيات النظام أي توزيعها علي القطاعات المستخدمة والمستفيدة كما بدأت في معالجة قيود التامين وفق توصيات النظام أما باقي الدول ما زالت تعالج هذه الخدمات بطريقة اجمالية كصناعة وهمية وبعض الدول توزع الخدمات المالية فقط الي وسيطة ونهائية (صادرات) دون ان توزع الوسيطة علي الانشطة او القطاعات المستخدمة

ب - من حيث الشمول :

ويقصد بالشمول هنا تطبيق النظام في ثوبه الكامل من حيث تركيب الحسابات وفق تسلسلها في النظام ولكننا نلاحظ ان الدول قد ركزت علي تطبيق الحسابات الجارية وحساب راس المال بهدف التعرف علي صافي الاقراض والاقتراض (وكما اشرنا من قبل ان حوالي نصف الدول العربية هي التي طبقت ذلك) والقليل من الدول التي اهتمت بتركيب مصفوفات العرض والاستخدام بمستويات متباينة من التفصيل او التجميع وكذلك جداول المدخلات والمخرجات او دراسة تركيب أي من الحسابات التابعة كما في حالة الحسابات التابعة للسياحة

ورغم ان الكثير من دول المنطقة تزخر بالكثير من الموارد الطبيعية التي تمثل عصب اقتصادياتها الا ان هذا الموضوع لم يحظي بالاهتمام الكافي بالدراسة في اطار الحسابات التابعة بل تعاني هذه الانشطة بالكثير من القصور في البيانات وعدم الشفافية حتي بالنسبة للبيانات اللازمة لتركيب الحسابات الجارية

وتعاني جداول المدخلات والمخرجات من الكثير من عدم الاهتمام رغم اهميتها في تركيب جداول العرض والاستخدام (حوالي 14 % فقط من الدول العربية قد مارست ذلك بمستويات مختلفة من التصنيف وعلي فترات متباعدة) الامر الذي تلجا معه الكثير من الدول في استخدام المعاملات الفنية لدول اخري عند تركيب مصفوفة العرض والاستخدام الخاصة بها وهذا امر عليه الكثير من المحاذير

ومن حيث شمول الحسابات التي يوصي بها النظام نلاحظ ان الدول العربية التي مارست تطبيق النظام (50 % من الدول العربية) قد بدأت بتركيب الحسابات الجارية وحساب راس المال من بين حسابات التراكم وذلك كمرحلة اولي وما زالت هذه الدول عند هذه المرحلة فلم تمارس أي من الدول تركيب باقي حسابات التراكم او الميزانيات ومن ثم الوصول الي قيمة التغير في صافي الثروة كما ان هناك عددا اخر من الدول لم يخض بعد تجربة تطبيق النظام (25 % تقريبا) من الدول العربية) كما ان هناك حوالي 20 % من الدول تمارس تطبيق الحسابات الجارية من النظام علي سبيل التجربة او لاهداف التدريب

وقد اشار الاستبيان المشار اليه ان هناك مشكلات في تحقيق الشمول وبصفة خاصة في مجال الاقتصاديات غير المسجلة او المشروعات غير المنظمة او العمليات غير المشروعة وتضع الدول هذه الموضوعات في بؤرة اهتمامها

ج - من حيث المعاملات

كما نعلم هناك تصنيف للمعاملات علي مستوي الحد الاول والثاني والثالث ولكننا نلاحظ ان معظم التطبيقات التي تمت في البلدان العربية التي نشرت تطبيقاتها تركز علي تصنيف المعاملات علي مستوي الحد الاول او الثاني علي اكثر تقدير وذلك يرجع بصفة اساسية الي عدم وجود التفاصيل التي تسمح بذلك وقد ابرز الاستبيان الذي اشرنا اليه ان الحصول علي التفاصيل المتعلقة بالمعاملات يعتبر من اولويات هذه الدول

كما ان بعض الدول تعاني من مشاكل في تقدير الاجمالي والصافي منها وذلك لعدم وجود تقدير موثوق به لقيم الاهلاك الخاص بالاصول الثابتة او لتقديره كنسبة من القيمة المضافة كما هو الشأن بالنسبة للحكومة والقطاع غير المنظم

ونتيجة للقصور في البيانات يتم تقدير بعض المعاملات بطريقة البواقى كما هو الشأن في الكثير من الدول ومن امثلة ذلك التغير في المخزون- والانفاق الاستهلاكي النهائي للاسر- المعيشية بل والتكوين الراسمالي الاجمالي ايضا في بعض الاحيان الامر الذي يكون له انعكاساته علي الصورة التوازنية للنتائج المحلي الاجمالي حسب بنود الانفاق ولا يحقق التطبيق الحقيقي لمعاملات النظام وانعكاساتها علي القطاعات المختلفة

كما تركز الكثير من الدول علي تقدير قيمة التكوين الراسمالي الثابت الاجمالي دون الدخول في تصنيفاته علي مستوي نوع الاصل الصناعي (مباني/ عدد/ الات/..... الخ) او علي مستوي النشاط الاقتصادي او القطاع المستفيد من هذا التكوين

د - من حيث المتعاملين :

عند التطبيق العملي يعاني التصنيف القطاعي للمتعاملين من قصور كبير في الكثير من البلدان العربية فالكثير من الدول التي مارست تطبيق النظام لا يتم فصل الهيئات التي لاتهدف الي الربح وتخدم الاسر المعيشية كقطاع مستقل فبعض الدول يدمج هذا القطاع ضمن قطاع الاسر المعيشية والبعض يدمجه في القطاع الخاص ولذلك تاتي نظرا لاختلاف منهجية التقدير بالنسبة لهذا القطاع عن القطاعات التي يندمج فيها

لاتفصل الدول بين القطاع الخاص المحلي والقطاع الخاص الخاضع للسيطرة الاجنبية كما انه في كثير من الاحيان يحدث الخلط بين القطاع العام وقطاع الحكومة العامة نظرا للتدخل الكبير للحكومات في النشاط الاقتصادي وملكيتهما للكثير من المشروعات كما يحدث في مشروعات البترول او الكهرباء والمياه او التعليم والصحة وخلافه

لاتركز هذه الدول علي التصنيفات القطاعية الفرعية كما يوصي بها النظام سواء في المشروعات المالية او المشروعات غير المالية او قطاع الاسر المعيشية كما لاتميز هذه الدول بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية في تصنيفاتها القطاعية

الموقف التطبيقي لحسابات وجداول نظام الحسابات القومية 1993

البيان	دول لم تبدأ	دول في مراحل التجريب	دول تنشر الحسابات
الحسابات الجارية علي مستوي النشاط والقطاع التنظيمي	25 % *	25 % *	50 %
حساب راس المال (من بين حسابات التراكم)	25 %	25 %	50 %
باقي حسابات التراكم	100 %		
حسابات الميزانية	100 %		
مصفوفة العرض والاستخدام	60 %	10 %	30 %
الحسابات التابعة	70 %	10 %	20 %
جداول المدخلات والمخرجات	80 %		20 % (بصورة غير منتظمة)

* وتركز الدول التي لم تبدأ بعد او التي في مرحلة التجريب علي اعداد جداول تعكس الانتاج والنتائج علي مستوي النشاط الاقتصادي وكذلك مكونات الانفاق علي الناتج المحلي الاجمالي والبيع يركز علي التقديرات بالاسعار الجارية فقط والقليل يعد تقديرات بكل من الاسعار الجارية والاسعار المثبتة

3 -

:

هناك العديد من العوائق التي تقف حائلا او تؤخر التطبيق الكامل لنظام الحسابات القومية 1993 وتتباين هذه المشكلات او المعوقات من دولة الي اخري ويلعب الوضع الاحصائي ومدى الاهتمام به دورا كبيرا في ذلك ويمكن ان نوجز هذه المشكلات فيما يلي :

1 - صعوبات احصائية

يرجع العامل الرئيسي في تباطؤ او عدم تطبيق النظام في البلدان العربية رغم مرور اكثر من 20 عاما علي اصداره الي الصعوبات الاحصائية الناتجة عن عدم توفر تدفق مستمر من البيانات الاحصائية التي تغطي جميع الانشطة الاقتصادية في جميع القطاعات والتي تفي باحتياجات تطبيق النظام ويعود ذلك بصفة اساسية الي تدني الوعي الاحصائي ويتمثل ذلك القصور في عدم توفر مسوح احصائية سنوية يتم تصميمها وتنفيذها وفق المفاهيم التي تخدم اغراض الحسابات القومية

فالكثير من المسوح التي يتم تنفيذها لا تكون شاملة بل تكون جزئية تهتم بنشاط ما او عدة أنشطة دون الانشطة الاخرى او حجم معين من المنشآت دون الاخر كما ان الكثير من المسوح التي يتم تنفيذها تتأخر كثيرا في اثناء عملية التجهيز ومن ثم لا يتم اتاحتها الي الحسابات القومية في الوقت المناسب او بالطريقة التفصيلية المناسبة الامر الذي تفقد معه هذه المسوح اهميتها

وقد يرجع ذلك الي ضعف القدرات المادية لبعض الدول او ضعف القدرات الفنية لبعض الاخر كما قد يرجع ذلك الي عدم الاهتمام وضعف القدرات الاحصائية اللازمة لتطوير الجهاز الاحصائي بصفة عامة وبما ان الحسابات القومية تعتبر اطارا شاملا لجميع الاحصاءات فان تطويرها يتطلب تطوير الجهاز الاحصائي وبرامجه الاحصائية بصورة كاملة ومن ثم توفير احصاءات وطنية جيدة وقد اعربت هذه الدول عن رغبتها واهتماماتها في تطوير النظام الاحصائي وتوفير تدفق مستمر من البيانات التي تخدم اغراض الحسابات القومية وتساعد في تطوير تطبيقات النظام فعل سبيل المثال اظهرت نتائج استبيان تم تنفيذه في وقت قريب ان حوالي 33 % من هذه الدول تضع في اولويات اهتمامها تنفيذ التعدادات والمسوح الاقتصادية وان حوالي 80 % من الدول تعاني من صعوبات التعرف علي بيانات التغير في المخزون والعمليات غير المشروعة وان 60 % من الدول تعاني من مشكلات متعلقة بالاسعار والارقام القياسية اللازمة لاعداد التقديرات بالاسعار المثبتة كما ان اكثر من 80 % من هذه الدول ترغب في تنفيذ مسوح لتغطية الهيئات التي لا تهدف الي الربح كما اظهر الاستبيان ايضا ان حوالي 50 % من الدول تعاني من صعوبة وتأخير الحصول علي الحساب الختامي للحكومة العامة والحكومات المحلية

والجدول التالي يعكس اهتمامات الدول فيما يتعلق بهذه المشكلات وفق نتائج الاستبيان السابق الاشارة والذي يعكس الوضع في تاريخ اجراء الاستبيان كما يعكس الصورة في الدول التي شملها الاستبيان

البيان	اهمية قصوي عند
التعدادات الاقتصادية	33. % من الدول
التعداد الزراعي	45. %
الاقتصاديات غير المغطاه احصائيا (غير المسجل)	40. %
المخزون	66. %
تعداد الثروة الحيوانية	63. %
العمليات غير المشروعة	80. %
الصناعات الحرفية والصناعات الصغيرة	54. %
التشييد والبناء (غير المغطي احصائيا) غير المسجل	50. %
التجارة والنقل (غير المغطي احصائيا)	30. %
الاسعار والارقام القياسية	60. %
تعداد صاندي الاسماك	80. %
مسوح الخدمات	50. %
الحساب الختامي للحكومة	50. %
الاصول الثابتة	60. %
مسوح الهيئات اللاربحية	88. %
تفصيلات الحسابات الختامية والمالية لاستخراج البترول	40. %

ب – صعوبات تعود الي مستخدمي البيانات :

الكثير من مسؤولي الحسابات القومية ومن المسؤولين في الاجهزة الاحصائية لاتشعر باهمية الحسابات القومية في التحليل الاقتصادي والاجتماعي لدي الباحثين او راسمي السياسات او المخططين فهم يرون ان معظم الباحثين والمخططين يركزون اهتمامهم علي معدل نمو الناتج المحلي او متوسط دخل الفرد او معدل الادخار اما باقي التفاصيل الواردة في الحسابات فلا يعيرونها كثيرا من الاهتمام بل وفي بعض الاحيان لايشعرون حتي بوجودها الامر الذي يضع علي المحاسبين القوميين وعلي الاجهزة الاحصائية ضغوطا واحباطات نفسية ويتساءلون لماذا نعد هذه التفاصيل طالما انها لن تستخدم

كما ان التحديث والانتقال من نظام الي اخر او التطوير في مصادر البيانات قد ينتج عنه تعديل في التقديرات السابق عرضها وهنا تثار الكثير من المشاكل من قبل مستخدمي البيانات بسبب التغيير او حتي لتعودهم علي نمط معين او اسلوب معين لطريقة العرض لايرغبون في تغييره

ج – مشكلات متعلقة بالكوادر الفنية في دوائر الحسابات القومية :

تعاني ادارات واقسام الحسابات القومية من حركة دائمة في كوادرها الامر الذي يعوق بناء وتراكم الخبرات ومتابعة التطورات و التجارب الدولية هذا بالاضافة الي قلة اعدادهم في كثير من البلدان بالاضافة الي ضعف الامكانيات التدريبية الواقعية ومن خلال الاستبيان السابق الاشارة اليه نجد ان 50 % من الدول التي شملها الاستبيان اعربت عن انها تعاني من مشكلات متعلقة بالكوادر الفنية كما ان 40 % من هذه الدول اعربت عن رغبتها في التدريبات المركزة (تدريب نظري وعملي وعلي راس العمل) كما ان الكثير من هذه الدول تعاني من مشكلات استخدام تقنيات البرامج الجاهزة ووسائل الاتصال ويعكس الجدول التالي بعض النتائج التي تعكس معاناة بعض الدول من هذه المشكلات واهتمامها بمعالجتها كما ابرزتها نتائج الاستبيان السابق الاشارة اليه

البيان (الموارد)	اهمية قصوي عند
الكوادر البشرية	50. % من الدول
التدريب	40. %
استخدام التقنيات الفنية (البرامج الجاهزة)	20. %
وسائل الاتصال	33. %

--	--

د - مشاكل متعلقة بسرية البيانات :

رغم التطور الهائل الذي حدث في دول المنطقة في مجال الشفافية و إتاحة البيانات ومشاركة بعض الدول في نظام النشر الخاص او نظام النشر العام ب صندوق النقد الدولي والذي طور كثيرا فيما يتعلق بموضوع الشفافية الا ان الكثير من هذه الدول مازالت تعاني من قيود السرية بالنسبة للعديد من البيانات ذات الاهمية مثل بعض بيانات النفط والغاز (40 % من الدول تعاني من هذه المشكلة) وبعض مفردات الانفاق الحكومي او بيانات بعض الاجهزة الحكومية واحيانا غير الحكومية كما في حالة بعض المنشآت الصناعية او الخدمية ذات الاهمية مثل الاتصالات أو التصنيع العسكري وخلافه

ه - صعوبات قانونية وإدارية :

رغم ان الغالبية بل ويمكن ان نقول ان كل الدول لديها قوانين احصائية تلزم الوحدات المختلفة بتقديم او توفير البيانات التي يطلبها الجهاز الاحصائي الا ان الواقع العملي لايفعل كثيرا هذا القانون كما ان العقوبة التي تضمنها القانون غير رادعة وبالتالي فان القانون لا يخدم الغرض الذي اعد من اجله وقد اعرب حوالي 33 % من الدول من خلال الاستبيان المشار اليه عن اهتمامها ورغبتها في تطوير القانون الاحصائي وتفعيله كما اعرب 50 % من هذه الدول عن معاناتها من المشكلات الادارية والترتيبات الهيكلية والتنظيمات الادارية كما يمثل التنسيق بين الجهات المعنية بالاحصاء والمشاركة في البيانات اهمية كبيرة عند الكثير من الدول حيث اعرب عن ذلك 44 % من الدول التي شملها الاستبيان وتمثل استقلالية الجهاز الاحصائي محورا هاما في تطوير الاحصاء كما اعرب عن ذلك حوالي 55 % من الدول التي يغطيها الاستبيان والجدول التالي يعكس اهتمامات الدول وفق نتائج المسح المشار اليه

البيان	اهمية قصوي عند
قانون الاحصاء وامكانيات تفعيله	33, % من الدول
ترتيبات وهياكل تنظيمية	50 %
التنسيق مع المصادر الاحصائية والمشاركة في البيانات	44, %
استقلالية الجهاز الاحصائي	55. %

و - الاستعانة بالتقنيات الفنية الحديثة :

نتيجة لضعف القدرات الاحصائية والقصور في البيانات المتاحة فان معظم الاجهزة الاحصائية لم تتمكن من استخدام البرامج الجاهزة لتركيب الحسابات والمصفوفات المختلفة للنظام التي تعدها بعض المنظمات الدولية لانها تتطلب الكثير من التفاصيل غير المتوفرة في الوقت الحالي الامر الذي يجعل هذه الدول تعتمد علي برامج صغيرة تناسب ظروف كل دولة وقدراتها الاحصائية حيث ان 20 % من الدول التي شملها الاستبيان اعربت عن انها تعاني مشكلات متعلقة بالتقنيات الفنية والرغبة في تطويرها والتغلب علي هذه المشكلات

ز - صعوبات متعلقة بالمفاهيم والتعاريف المستخدمة :

تشكو بعض الدول من صعوبات في تطبيق بعض المفاهيم او التوصيات او استخدام التصنيف الموصي بها نظرا لحاجتها الي الكثير من التفاصيل غير المتوفرة ونتيجة لصعوبة تحديث الاطر الاحصائية بصفة مستمرة وقد اوضح الاستبيان مدي معاناة بعض الدول من هذه المشكلات كما هي موضحة في الجدول التالي

البيان	اهمية قصوي عند
--------	----------------

التعاريف والمفاهيم	30 % من الدول
التصانيف المختلفة	40 %
الاطر الاحصائية	40 %

4 -

:

من خلال الشمول والتكامل اللذان بني عليهما النظام نلاحظ ان تركيب الحسابات او بمعنى اخر تطبيق النظام يحتاج الي تطوير شامل للعمل الاحصائي بصفة عامة من حيث الشمول ومستوي التفصيل والاطر الاحصائية ومواعيد توفر البيانات وطرق جمع البيانات وتجهيزها كل ذلك يجب ان يتم بطريقة تخدم اغراض الحسابات القومية وتوفر قاعدة من البيانات اللازمة لتطبيق النظام وفق المفاهيم والتعاريف الموصي بها

ويمكن تناول الاحتياجات الاحصائية لتطبيق النظام من خلال تناول القطاعات الرئيسية الموصي بها في النظام.

- قطاع الحكومة العامة : لتركيب حسابات قطاع الحكومة العامة وفق توصيات النظام فانه يلزم توفير بيانات الحسابات الختامية (الايرادات والمصروفات) للوحدات الحكومية (المركزية والمحلية) مصنفة حسب التصنيف الوظيفي وحسب النشاط الاقتصادي علي ان يكون هذا الحساب الختامي موزعا حسب بنود الانفاق وبنود الايراد وذلك وفق دليل احصاءات مالية الحكومة لعام 2001 مع التاكيد علي الفصل بين الوحدات الحكومية ووحدات القطاع العام المملوك للحكومة وكذلك المشروعات غير المنظمة التابعة للحكومة. كما يلزم التعرف علي الاصول والالتزامات المالية وغير المالية الخاصة بالوحدات الحكومية وقياس التغير الذي يحدث علي هذه الاصول والالتزامات الناتج عن تعاملات (صفقات) او الناتج عن ظروف خارجية ومن ثم قياس قيم الاهلاك للاصول الثابتة نتيجة المشاركة في النشاط الاقتصادي والعملية الانتاجية

- قطاع المشروعات غير المالية: والمعروف ان هذا القطاع يتضمن أنشطة مختلفة تتباين بياناتها حسب ظروف كل نشاط اقتصادي كما ان هذه الأنشطة منها المغطي احصائيا وغير المغطي احصائيا ومنها المشروع وغير المشروع ومنها الرسمي وغير الرسمي ومنها ما يتبع القطاع العام او القطاع الخاص المحلي او القطاع الخاص الخاضع للسيطرة الاجنبية ولذلك فان المطلوب هو توفير البيانات التفصيلية لكافة عمليات هذه الأنشطة حسب القطاعات الفرعية بدءا من عملية الانتاج وتوليد الدخل وتوزيعات الدخل واعادة توزيعه والتغيرات في الاصول والالتزامات المالية وغير المالية وصولا الي الميزانيات الافتتاحية والختامية . ويجدر الاشارة هنا الي ان من الصعب تغطية كل بيانات هذا القطاع من خلال مصدر واحد للبيانات او من خلال عملية احصائية واحدة ولذلك فان مصادر بيانات هذ القطاع يمكن ان تتباين دورياتها وشمولها ونوعيتها (سجلات او مسوح) ومن اهم هذه المصادر التعدادات والمسوح الاقتصادية وهذه قد تجري سنويا او علي فترات دورية وتغطي كافة الأنشطة التي تعمل داخل المنشآت سواء عن طريق الحصر الشامل او عن طريق العينة. وذلك يعني ان هناك أنشطة خارج المنشآت او داخل الاسر مشروعة او غير مشروعة لا يتم تغطيتها من خلال هذه المصادر ولذلك يجب البحث عن مصادر بديلة او مكملة لتغطية هذه الأنشطة ومن بين هذه المصادر المسوح الاسرية , مسوح القوي العاملة ومسوح الباعة الجائلين الخ , وهذه ولاشك تعتمد علي الكثير من المؤشرات التي يتم بمقتضاها استكمال النقص في بيانات المصادر الاخرى لتركيب الحسابات وتحقيق مبدأ الشمول في المعاملات والمتعاملين. وهناك أنشطة لها طبيعة خاصة وبالتالي فان بياناتها ومصادر ها تتباين حسب نوع النشاط ومن امثلة ذلك الزراعة التي تتم غالبا في شكل حيازات زراعية يتم حصرها والتعرف عليها من خلال التعداد الزراعي الذي يتم عادة كل عشر سنوات وحسب اهمية الزراعة في الناتج المحلي للدول اما ما يتم منها في شكل منشآت تابعة للقطاع العام او الخاص فانه يتم حصرها من خلال المسوح او التعدادات الاقتصادية السابق الاشارة اليها, اما الزراعات التقليدية فانها تعتبر خارج المنشآت ولايشملها المسح الاقتصادي عادة ولذلك فان مصادر بياناتها تتباين من دولة الي اخرى حسب امكانيات الدولة والاهمية النسبية للزراعة في الناتج المحلي فالكثير من الدول تقوم بمسوح جوية لتصوير المساحات الزراعية حسب نوع المحصول ومن ثم تحديد المساحة المحصولية ثم يتم اختيار عينة من المحاصيل المختلفة للتعرف علي انتاجية الوحدة المساحية من كل محصول وبضرب الانتاجية في المساحة نحصل علي كمية الانتاج وبالضرب في متوسط السعر نحصل علي قيمة الانتاج ثم يتم تقدير متطلبات الانتاج وباقي المصروفات بالاستعانة بمعدلات تكاليف لكل وحدة مساحية حسب نوع المحصول وعادة هذه المعدلات مستقاة من مسوح مزرعية سبق تنفيذها ولكن يجب ان تكون هذه المعاملات حديثة.

وهناك دول تاخذ عينة من الحيازات الزراعية وتجري مسوح دورية بموجب استبيانات تغطي كافة البيانات اللازمة لتركيب حسابات قطاع الزراعة وهناك نشاط اخر علي جانب كبير من الاهمية وهو نشاط التشييد والبناء اذ ان هناك جزءا كبيرا من هذا النشاط يتم خارج المنشآت بموجب تراخيص او بدون تراخيص كما هو في الريف ولذلك فان هذا النشاط يعتمد علي العديد من المصادر مثل المسوح الاقتصادية (داخل المنشآت) او تراخيص البناء التي يتم متابعتها

والتعرف علي ما تم تنفيذه منها وكذلك المستخدم من مواد البناء (اهم المواد) ومتوسط تكلفة المتر المربع من البناء حسب النوع....الخ

كما يجب ان نشير الي ان هذا القطاع يشمل أنشطة التجارة والخدمات الشخصية والاجتماعية والصحية والتعليمية المقدمة بواسطة القطاع الخاص حيث تعاني في كثير من الدول من قصور حاد في البيانات ومن ثم يتم تقديرها في اغلب الاحيان بطرق غير مباشرة

- قطاع المشروعات المالية : وهذه تغطي كافة الوحدات العاملة في مجال أنشطة الوساطة المالية سواء تابعة للقطاع العام او القطاع الخاص المحلي او الخاضع للسيطرة الاجنبية . وهذه الأنشطة تتم عادة داخل منشآت ومن ثم يمكن تغطيتها من خلال المسوح الاقتصادية كما يمكن توفير بيانات البنوك من خلال البنك المركزي بما له من اشراف علي هذه البنوك ولكن يجب ان نعلم ان بعض الوحدات المصرفية تكون في بعض الدول غير خاضعة لاشراف البنك المركزي حيث يجب مراعاة ذلك , كما تشمل الوحدات العاملة في مجال التأمين ومعاشات التقاعد وهذا يعني ان هذا القطاع يغطي كافة الوحدات العاملة في مجال أنشطة الوساطة المالية والتأمين سواء تابعة للقطاع العام او القطاع الخاص المحلي او الخاضع للسيطرة الاجنبية .

- قطاع الهيئات التي لاتهدف الي الربح وتخدم العائلات : وهذه أنشطة تتم عادة من خلال المنشآت ومن ثم يتم التعرف عليها من خلال المسوح الاقتصادية والمهم هنا هو تحديد هذه الوحدات وفصلها عن قطاع المشروعات غير المالية بهدف تركيب حسابات هذا القطاع وفق توصيات النظام وحسب تسلسل الحسابات لان منهجية التقدير مختلفة ,

- قطاع الاسر المعيشية (شاملا المشروعات غير المنظمة) وهذا القطاع يشمل:

- 1 - الاسر بصفتهم مستهلكين ومنتجين للخدمات المنزلية المدفوعة الاجر فيما بين الاسر والمصدر الرئيسي لبيانات هذا القطاع هو مسوح نفقات ودخل الاسر التي تتم علي فترات دورية (بعض الدول تنفذ المسح كل خمس سنوات والبعض كل سنتين وبعض الدول تنفذ المسح سنويا) ويوفر هذا المسح كافة بنود الانفاق الجاري (الاستهلاكي والتحويلي) بالاضافة الي العمليات الراسمالية ويوفر المسح ايضا الدخول الجارية والتحويلية وكذلك العمليات الراسمالية المحصلة والمدفوعة وفي كثير من الاحيان يستخدم انفاق الاسر علي بعض الخدمات كمصدر لتقدير انتاج هذه الخدمات

- 2 - المشروعات غير المنظمة : وهذه المشروعات بدورها تنقسم الي :

ا - أنشطة تتم داخل المنشآت وهذه يمكن تغطيتها من خلال المسوح الاقتصادية التي تتم بصفة دورية

ب - أنشطة تتم خارج المنشآت وهذه الأنشطة لا تغطيها المسوح الاقتصادية العادية ولذلك لابد من تنفيذ مسوح خاصة لتغطية هذه الأنشطة ويمكن الاستعانة بمسوح دخل وانفاق الاسر (بعد اعادة تصميم الاستبيانات المستخدمة) لاعداد اطار ا و مؤشرات يمكن استخدامها في الحصول علي البيانات اللازمة لتركيب حسابات هذا القطاع كما يمكن الاستعانة بمسوح القوي العاملة للتعرف علي العمالة في هذه الأنشطة واستخدام الطرق غير المباشرة للتقديرات

- 5

ويعتمد تركيب حسابات قطاع بقية العالم علي بيانات ميزان المدفوعات التي يوفرها البنك المركزي بصفة دورية (سنويا / ربع سنوي/ شهري) وتعتبر بيانات ميزان المدفوعات كافية لتركيب حسابات هذا القطاع طالما هي معدة وفق توصيات دليل ميزان المدفوعات التتقيح السادس حيث هناك ربط كامل بين هذا الدليل ونظام الحسابات القومية 1993 ومن بعده 2008

- 6

مما سبق وما استعرضناه من مشكلات ومن الموقف التطبيقي لنظام الحسابات القومية 1993 ومن اراء الدول و اولوياتها وفق نتائج الاستبيان السابق الاشارة اليه في هذه الورقة يمكن ايجاز عدد من التوصيات التي تستهدف تطوير التطبيقات العملية لتركيب نظام الحسابات القومية 1993 في الدول التي لم تبده بعد والدول التي في مرحلة التجريب وكذلك تطوير ما تم من تطبيقات في الدول التي تنشر حساباتها الجارية وذلك من خلال استكمال او الانتقال الي المرحلة التالية وهي تركيب حسابات التراكم والميزانيات بالاضافة الي المصفوفات التي تضمنها النظام ومن هذه التوصيات :

1 - تطوير النظم والبرامج الاحصائية بما يسمح بتوفير تدفق مستمر من البيانات من خلال المسوح والتعدادات الاقتصادية التي تغطي كافة القطاعات والأنشطة سواء من خلال الحصر الشامل او العينة علي ان تعالج الاستبيانات المستخدمة لتوفر البيانات التي تخدم تركيب الحسابات القومية الامر الي يستدعي اعداد استراتيجيه احصائية

- 2 – الاهتمام بمرحلة تجهيز وتبويب البيانات التي يتم جمعها من خلال التعدادات والمسوح وفتحها لمسؤولي الحسابات القومية لاستخدامها في تركيب الحسابات في الوقت المناسب وبالتفصيل المناسب
- 3 – الاتفاق علي توقيت زمني لنشر النتائج الخاصة بالمسوح والتعدادات وكذلك نشرات الحسابات القومية والالتزام بهذه التوقيتات
- 4 – الاهتمام بعمليات التدريب والبرامج التدريبية التي توفرها المنظمات الدولية او الاقليمية ومن خلال التدريب علي راس العمل مع ضمان استقرار الكوادر العاملة في مجال الحسابات القومية بهدف زيادة التراكم في الخبرات
- 5 – الاستفادة من التقنيات الفنية المتاحة من خلال استخدام البرامج الجاهزة لتركيب الحسابات والمصفوفات التي تضمنها النظام
- 6 – مساعدة الدول التي لم تبدء بعد و التي في مرحلة التجريب وذلك من خلال توفير الدعم الفني والمادي لهذه الدول حتي لا تتأخر اكثر من ذلك
- 7 – التطوير والتنسيق بين الاجهزة الاحصائية والمصادر الاحصائية الاخرى بما يسمح بالمشاركة في استخدام البيانات وضمان الاتساق فيما بينها
- 8 – الاهتمام بالانشطة غير المغطاه احصائيا (غير مسجل , غير منظم , غير قانوني, ... الخ) واعداد الدراسات الخاصة باعداد مؤشرات لهذه الانشطة سواء تزاوّل داخل المنشآت او خارج المنشآت وذلك بالاستعانة بالمسوح الجاري تنفيذها مثل مسح نفقات ودخل الاسر ومسح العمالة وتعداد السكان ومسوح انشطة البناء ... الخ
- 9 – دعم وتطوير الوعي الاحصائي بهدف ايجاد نظام احصائي جيد يعتمد علي الشفافية الكاملة في اعداد ونشر البيانات
- 10 – تطوير التفاهم والتنسيق بين منتجي ومستخدمي البيانات سواء من المسؤولين عن اتخاذ القرارات او الباحثين والدارسين وذلك من خلال اللقاءات المستمرة بينهم
- 11 – تطوير احصاءات الاسعار والارقام القياسية بهدف توفير مؤشرات كمية وسعرية لتقدير الحسابات القومية بالاسعار المثبتة ومن اهم هذه المؤشرات الرقم القياسي لاسعار المنتجين والرقم القياسي لاسعار المستهلكين والرقم القياسي للانتاج والارقام القياسية للتجارة الخارجية الخ
- 12 – دعوة وزارات المالية في الدول العربية لتطوير حساباتها الختامية وتطبيق دليل الحسابات المالية للحكومة 2001 لتسهيل الربط بين حسابات الحكومة والحسابات القومية (بالنسبة للدول التي لم تطبق الدليل بعد)
- 13 – دعوة البنوك المركزية لتطبيق دليل ميزان المدفوعات لتسهيل الربط بين ميزان المدفوعات والحسابات القومية (بالنسبة للبنوك التي لم تطبق بعد الدليل)
- 14 – العمل علي توزيع خدمات الوساطة المالية المقدرة بطريقة غير مباشرة علي القطاعات والانشطة المستخدمة لها لما لذلك من اثار علي الحسابات والنتائج وبعض المجاميع الاخرى
- 15 – اعداد استراتيجية لتطبيق النظام تتفق مع اولويات الدولة واحتياجاتها التحليلية وامكانياتها الاحصائية علي ان يقتصر ذلك باستراتيجية وبرنامج احصائي بهدف توفير المصادر اللازمة لتركيب الحسابات القومية

ثانيا : : التعديلات في نظام الحسابات القومية 2008 مقارنة بنظام 1993

والموقف التطبيقي لها في الدول العربية

- 1

حساب الانتاج : حيث شملت التعديلات في الفصل السادس عددا من الفقرات لمعالجة بعض الموضوعات او تعريفاتها مثل المنتجات الفرعية والثانوية والوساطة المالية ومعالجة البنوك المركزية وغيرها من الايضاحات والامثلة كما في حالة القياس بالاسعار الاساسية واسعار المنتجين واسعار المشتريين

حساب التوزيع الاولي للدخل : ويشمل التعديلات المعنية بمفهوم الفائدة (d41) ضمن دخول الملكية حيث ركزت في الفصل السابع علي ان تيار المدفوعات الذي يتم بموجب العقود او الاتفاقات الاجلة لاتعتبر فوائد (دخل ملكية) ولكنها تسجل متعاملات في المشتقات المالية في الحساب المالي (رغم انها قد توصف في العقود علي انها فوائد)

حساب استخدام الدخل : وقد شملت التعديلات في الفصل السابع الفقرات المعنية بمفهوم الانفاق الفردي والجماعي من السلع والخدمات وتصنيفاته (p31/p32) حيث تضمن التعديل اعادة تصنيف الانفاق الفردي والتميز بينه وبين الانفاق الجماعي لدي الحكومة حسب التصنيف الوظيفي اذ تشير التعديلات الي ان الانفاق الحكومي الذي يغطي الموضوعات التالية يجب ان يعتبر انفاقا فرديا (عدا نفقات الادارة العامة والنظام العام والبحوث وقد صنف الانفاق الفردي الي :

الكود	التصنيف المعدل 2008	الكود	التصنيف السابق 1993
07	الصحة	04	التعليم
081	خدمات الرياضة والترفيه	05	الصحة
082	الخدمات الثقافية	06	التأمينات الاجتماعية والرفاهية
09	التعليم	0801	الرياضة والترفيه
10	الحماية الاجتماعية	0802	الثقافة
		0711	جزء من مخصصات الاسكان
		0731	جزء من جمع مخلفات الاسر
		1212	جزء من تشغيل نظام النقل

حساب راس المال : وقد شملت التعديلات في الفصل العاشر الفقرات المعنية بتعريف الاصول المالية حيث تضمن التعديل توضيح لكيفية نشوء المطالبة المالية واشكالها وشمولها كما اشارت التعديلات الي المشتقات المالية التي اعتبرها النظام نوعا اخر من المطالبات المالية كما عرفت الاصول المالية واعادة تصنيفها وازافة اصل جديد باسم المشتقات المالية

الحساب المالي : وهذه التعديلات تركزت في الفصل الحادي عشر و هي في معظمها معنية بطبيعة التدفقات المالية والاستثناءات من القواعد العامة والمشتقات المالية ثم قواعد التقييم للمعاملات المالية ثم معايير تصنيف هذه المعاملات المالية وكذلك تصنيف الاصول والالتزامات المالية بما فيها المشتقات المالية حيث تم تعديل تصنيفات الاصول المالية لتصبح ثمانية بدلا من سبعة وذلك باضافة المشتقات المالية الي التصنيف السابق وتاخذ الرمز f.7 ويصبح بند الحسابات الاخرى المستحقة الدفع او التحصيل f.8 كما تضمن هذا الفصل توضيح معالجة المشتقات المالية والظهور والاختفاء الاقتصادي لبعض الاصول المالية في حساب التغيرات الاخرى في حجم الاصول او الحساب المالي وكذلك التغيرات الناتجة عن التغير في اسعار هذه الاصول حيث تسجل في حساب اعادة التقييم كما تضمن توضيحات لانواع الاتفاقات الاجلة والخيارات ومواعيد دفع الاقساط الناتجة عن هذه الخيارات كما اشار الي ان الضمانات هي نوع من انواع الخيارات التي تعالج في الحساب المالي كما اشارت الي ان الضرائب علي الصفقات المالية يجب ان تستبعد من القيمة المسجلة في الحساب المالي وتعالج علي انها ضرائب علي الخدمات ضمن الضرائب علي المنتجات كما ان الصفقات الخاصة بالمشتقات المالية تسجل بالقيمة السوقية او القيمة التي يتم الاتفاق علي دفعها نقدا عند التصفية (الاطفاء) كما شمل هذا الفصل ايضا اعادة تصنيف الاصول والالتزامات المالية كما سبق الاشارة الي ذلك

حسابات التغيرات الأخرى في الأصول : وتعكس الحسابات التغيرات التي تحدث على الأصول غير المالية والأصول والالتزامات المالية) شاملة التعديلات التي تمت على هذه الأصول والالتزامات (الناتجة عن ظروف خارجية

حساب الميزانيات : وتشمل وتشمل التعديلات في الفصل الثالث عشر هيكل الحسابات والمفردات الواردة في الميزانية (الأصول والالتزامات المالية) حيث عدلت لتتطابق مع التصنيف الجديد للأصول المالية بعد إضافة بند المشتقات المالية

حساب بقية العالم : حيث يتم معالجتها في الفصل الرابع عشر وتشمل دخول الملكية وكذلك الأصول المالية والعلاقة بين الحساب الجاري وحسابات التراكم وحساب ميزان المدفوعات وقد عدلت هذه الفقرات لتستوعب التصنيف الجديد للأصول والالتزامات المالية وتعريفات دخول الملكية المتولدة عن الأصول المملوكة لغير مقيمين

التصنيف الوظيفي حيث تم معالجتها في الفصل الثامن عشر ، وتغطي التصنيف الوظيفي للحكومة والعائلات والهيئات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات

2 - 2008 :

احتفظ نظام الحسابات القومية 2008 بالآطار النظري الأساسي للنظام السابق (نظام الحسابات القومية 1993). ومع ذلك ، تمشيا مع توصيات اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة فإن نظام الحسابات القومية 2008 يقدم معالجات جديدة لجوانب اقتصادية خرجت إلى الصدارة ، ويشرح الجوانب التي أصبحت بصورة متزايدة مركزا للاهتمام والتحليل لمجموعة كبيرة من القضايا.

والتغيرات التي طرأت على نظام الحسابات القومية 2008 تضع الحسابات بصورة متوافقة مع البيئة الاقتصادية الجديدة ، والتقدم في البحث المنهجي واحتياجات المستخدمين. و التغيرات في نظام الحسابات القومية 2008 يمكن تجميعها في ست أقسام رئيسية. وسوف نسلط الضوء على أهم الفروق بين نظامي الحسابات القومية 1993 و 2008

أولاً - الوحدة الإحصائية وتصنيفات القطاعات التنظيمية

1. يوصي نظام الحسابات القومية لعام 2008 في الفصل الخامس أنه في حالة كون نشاط الوحدة التي تقوم بنشاط فرعي واضحا ، أو إذا كانت موجودة في موقع جغرافي مختلف عن موقع المنشأة التي تخدمها فإنه يجب تمييزها كمنشأة مستقلة. وعندئذ فإنها تصنف تبعا لنشاطها الرئيسي وينظر إليها كوحدة منفصلة.

2 - و قيمة إنتاج هذه الوحدة الفرعية يجب أن يقدر على أساس مجموع التكاليف، بما في ذلك تكاليف رأس المال الذي تستخدمه الوحدة. كما يعتبر إنتاج هذه الوحدة استهلاكاً وسيطاً في الوحدة التي تخدمها . وإنتاج هذه المنشآت يعتبر إنتاجاً سوقياً إذا كان المشروع الأم منتجاً لإنتاج سوقي أو منتجاً لأغراض الاستخدام الذاتي النهائي . أو منتجاً غير سوقي وفي هذه الحالة فإن تكلفة رأس المال يجب ألا تدخل ضمن تقدير قيمة المنتج

أما في نظام 1993 فإن الوحدة الإنتاجية التي تقوم بنشاط فرعي كانت تعتبر جزءاً متكاملًا مع المنشأة التي تخدمها

3. الفروع المصطنعة لا تعتبر وحدة تنظيمية إلا إذا كانت مقيمة في اقتصاد مختلف عن الاقتصاد الذي توجد فيه المنشأة الأم.

يشير نظام الحسابات القومية 2008 في الفصل الرابع أن الفروع الاصطناعية هي الوحدات الفرعية المملوكة بالكامل من قبل الشركة الأم ، والتي أنشئت لتقديم خدمات إلى الشركة الأم ، أو غيرها من الشركات في المجموعة عينها ، لتجنب الضرائب ، أو للتقليل من الخصوم في حالة الإفلاس ، أو للحصول على المزايا التقنية الأخرى في ظل التشريعات الضريبية أو التشريعات المعمول بها في بلد معين. و هذا الفرع الاصطناعي لا يعمل وحدة مؤسسية ما لم يكن مقيماً في اقتصاد مختلف عن إقامة الشركة الأم.

4. فرع الوحدة غير المقيمة يعتبر وحدة تنظيمية

أوضح نظام الحسابات القومية 1993 أن المشاريع غير المنظمة المملوكة بواسطة وحدة تنظيمية غير مقيمة يجب أن تعالج كوحدة مقيمة في الدولة الكائنة بها مثل هذه الوحدة وقد عرفت كفرع في نظام 2008 ، وتعامل على أنها وحدة مؤسسية.

5. الإقامة بالنسبة للمشاريع العابرة للدول

نظام الحسابات القومية 2008 ينص على مبادئ توجيهية لتحديد الإقامة للمؤسسات التي تعمل سلسلة عمليات في إقاليم اقتصادية متعددة وعادة ما تكون هذه المؤسسات مشتركة في أنشطة عابرة للحدود وتشمل الأنشطة خطوط النقل البحري وشركات الطيران ، و مشاريع الطاقة الكهربائية علي الأنهار الحدودية ، وخطوط الأنابيب والجسور والأنفاق والكابلات تحت سطح البحر. في مثل هذه الحالة التي لا يمكن تحديد الأصول أو الفروع منفصلة ، يوصي النظام بتوزيع مجموع عمليات الشركات التي تعمل في عدة إقاليم علي الإقاليم التي تعمل فيها.

و نظام الحسابات القومية 1993 ، لم يعط توجيهات صريحة لتحديد الإقامة للشركات متعددة الإقاليم.

6. الكيانات المعترف بها لأغراض خاصة

نظام الحسابات القومية 2008 يقدم في الفصل الرابع والفصل الثاني والعشرين توجيهات لمعالجة مثل هذه الكيانات التي تنشأ لأغراض معينة ، وغالبا ما تكون فرعا للشركة الأم و غالبا ما يكون هذا الفرع من المقيمين في إقليم غير إقليم المشروع الأم.

هذه الوحدة تعامل وحدة مؤسسية وتخصص في القطاع والصناعة وفقا لنشاطها الرئيسي ما لم تكن تقع في اي من الفئات الثلاث التي تدعي: (أ) المؤسسات المالية الأسيرة (ب) فروع مصطنعة لشركات ، و(ج) وحدات لأغراض خاصة للحكومة.

و نظام الحسابات القومية 1993 لم يعطي توجيهات واضحة لمعالجة هذه الوحدات.

7. الشركة القابضة التي تصنف ضمن قطاع الشركات المالية

وكما ورد في القسم كاف من المستوي 6420 من التصنيف الصناعي الدولي الموحد التنتقيح 4 فان الشركة القابضة هي التي تملك أصول الشركات الفرعية و لكنها لا تقوم بأي أنشطة ادارية

مثل هذه الوحدة تنتج فقط خدمات مالية وبناء عليه ، يوصي نظام الحسابات القومية 2008 في الفصل الرابع ان الشركات القابضة ينبغي أن تكون دائما مخصصة ضمن قطاع الشركات المالية وتعالج كمؤسسات مالية اسيرة حتى لو كان كل فروعها هي شركات غير مالية.

وفي نظام 1993 كانت الشركات القابضة تصنف للقطاع المؤسسي الذي يشكل النشاط الرئيسي

للشركات التابعة لها . ونتيجة لذلك ، فإنها لا تصنف ضمن الشركات المالية إلا عندما يكون النشاط الغالب لمجموعة الشركات التي تسيطر عليها ماليا.

8. المركز الرئيسي يخصص وفق النشاط الرئيسي للفروع التابعة له

أنشطة المركز الرئيسي ، وفقا للتعريف الوارد في القسم ميم الفئة 7010 من التصنيف الصناعي الدولي الموحد التنتقيح 4 ، يشمل الإشراف علي وإدارة وحدات المؤسسة ؛ والاضطلاع بالاعمال التنظيمية والتخطيطية والاستراتيجية وصنع القرار وإدارة المؤسسة وممارسة الرقابة التشغيلية والإدارة اليومية لعمليات الوحدات ذات الصلة. مثل هذه الوحدات ، تنتج خدمات مالية أو غير مالية تبعا لطبيعة انتاج فروعها

نظام الحسابات القومية 2008 ، يوصي في الفصل الرابع بأن المركز الرئيسي ينبغي أن يخصص ضمن قطاع الشركات غير المالية ما لم يكن جميع أو معظم الفروع التابعة له هي شركات مالية ، وفي هذه الحالة يعمل ضمن قطاع الشركات المالية.

9. القطاع الفرعي للمؤسسات غير الربحية

يصنف نظام الحسابات القومية 2008 في الفصل الرابع المؤسسات التي لا تستهدف الربح (المؤسسات غير الهادفة للربح) الي قطاعات مؤسسية مختلفة ، بغض النظر عن الدافع ، أو النشاط أو العاملين بها مقدرين الاهتمام المتزايد في اعتبار كامل مجموعة المؤسسات غير الهادفة للربح كدليل على دور "المجتمع المدني" ولذا فان نظام الحسابات القومية 2008 يوصي في الفصل الرابع بان المؤسسات غير الهادفة للربح التابعة لقطاع الشركات او الحكومة يجب ان توضح منفصلة كقطاع فرعي و هذه القطاعات الفرعية يجب ان توضح في جداول تكميلية تلخص دورها في جميع الأنشطة والقطاعات

10. التعريف الموسع للخدمات المالية

نظام الحسابات القومية 2008 في الفصل الرابع والفصل السادس قد وسع نطاق تعريف الخدمات المالية لاعطاء الاهتمام الواجب للزيادة في الخدمات المالية بخلاف خدمات الوساطة المالية ، وعلى وجه التحديد إدارة المخاطر المالية و تحويل السيولة حيث تشمل الخدمات المالية كافة خدمات المراقبة ومخاطر السيولة ، ومخاطر التقدير بالنسبة لخدمات التأمين التجارية. كما يشير إلى أن الهوامش على التعامل بالنقد الأجنبي والتعامل بالأوراق المالية تدخل ضمن الخدمات المالية

11. تعديل التقسيم الفرعي لقطاع الشركات المالية

نظام الحسابات القومية 2008 قد أدخل في الفصل الرابع بعض التصنيفات التفصيلية لقطاع الشركات المالية ليسمح بمزيد من المرونة تمشيا مع نظم الإحصاءات النقدية والمالية الأخرى مثل النظام الخاص بصندوق النقد الدولي و البنك المركزي الأوروبي . وقطاع الشركات المالية تم تقسيمه الي تسعة قطاعات فرعية (في مقابل خمسة في نظام 1993) وفقا

لنشاط الوحدة في السوق وسبولة الالتزامات. والقطاعات الفرعية هي: (أ) المصرف المركزي ، (ب) شركات قبول الودائع باستثناء البنك المركزي ، (ج) صناديق استثمار سوق المال ، (د) صناديق الاستثمار بخلاف صناديق استثمار سوق المال ، (هـ) الوسطاء الماليون الآخرون باستثناء شركات التأمين وصناديق التقاعد ، (و) الخدمات المالية المساعدة ، (ز) المؤسسات المالية الأسيرة والمقرضون ، (ح) شركات التأمين و (ط) صناديق التقاعد

ثانياً. مجال المعاملات بما في ذلك دائرة الإنتاج :

1. البحوث والتطوير

نظام الحسابات القومية 2008 في الفصل السادس يعتبر البحث والتطوير من الأعمال الإبداعية التي تتم على أساس منتظم من أجل زيادة رصيد المعرفة ، و لا ابتكار تطبيقات جديدة. ولكن هذا لا يمتد ليشمل رأس المال البشري ضمن الأصول في نظام الحسابات القومية

2 - نظام الحسابات القومية 2008 يوصي بأن انتاج البحوث والتطوير ينبغي أن تقيم بسعر السوق إذا اشتريت (من المصدر) أو مجموع تكاليف الإنتاج ، بالإضافة الى الهامش المناسب في حالة القيام بها على الحساب الخاص.

3 - والبحوث والتطوير التي تقوم بها معاهد البحوث والمختبرات المتخصصة ، تقيم بقيمة المتحصلات من المبيعات ، والعقود ، والعمولات ، والرسوم ، وغير ذلك بالطريقة المعتادة.

نظام الحسابات القومية 1993 يعترف بأن البحوث والتطوير تتم بهدف تحسين الكفاءة أو الإنتاجية ، أو غيرها من الاستحقاقات المستقبلية. ومع ذلك ، وعلى الرغم من أن هذه الخصائص لها طبيعة الأنشطة الاستثمارية فإن البحث والتطوير كان يعالج كجزء من الاستهلاك الوسيط.

4. طريقة حساب خدمات الوساطة المالية المقدرة بطريقة غير مباشرة

أوصي نظام 2008 في الفصل السادس بأن خدمات الوساطة المالية لا تنطبق إلا على القروض والودائع فقط عندما تكون هذه القروض والودائع مقدمة ، أو مودعة لدى أو بواسطة المؤسسات المالية فقط .

5 - نظام الحسابات القومية 2008 يحسب انتاج خدمات الوساطة المالية وفق المعادلة التالية

وذلك باستخدام سعر مرجعي على افتراض أن هذه الودائع yD والقروض yL والسعر المرجعي rr .

فان انتاج خدمات الوساطة المالية يجب ان تحسب وفقا للصيغة

$$yD(rD - rr) + yL(rL - rr)$$

إذا فنظام الحسابات القومية 2008 يوصي بطريقة لحساب خدمات الوساطة المالية تنطوي على العديد من التغييرات على صيغة نظام الحسابات القومية 1993 لحساب خدمات الوساطة المالية. حيث كانت جميع القروض والودائع تدخل ، وليس فقط تلك المقدمة من الصناديق الوسيطة

6 - اما السعر المرجعي فمستمر كما هو لا يشمل اية بنود خدمات ويعكس الاخطار والاجل للودائع والقروض . و المعدل السائد بين المصارف للاقتراض والإقراض يمكن أن يكون خيارا مناسباً باعتباره المعدل المرجعي. ومع ذلك ، قد تكون هناك حاجة لاسعار مرجعية مختلفة لكل نوع من العملة للقروض او الودائع وخاصة اذا كان هناك وحدات غير مقيمة بالنسبة للمصارف داخل الاقتصاد ذاته

7 - نظام الحسابات القومية 2008 يوصي بأن استخدام خدمات الوساطة المالية يجب ان توزع بين المستخدمين (الذين يمكن ان يكونوا المقرضين او المقترضين) وتعالج اما استهلاك وسيط بواسطة المشروعات او استهلاك نهائي او صادرات

و نظام الحسابات القومية 1993 يقر انه من المسلم به أن من الناحية العملية ، قد يكون من الصعب العثور على طريقة لتوزيع خدمات الوساطة المالية بين مختلف المستخدمين ولذلك ، كان يسمح للدول بالاستمرار في استخدام القاعدة التي تخصص الخدمات ككل للاستهلاك الوسيط لصناعة وهمية. هذا الاختيار قد زال في نظام الحسابات القومية 2008.

المرفق رقم 1 يوضح منهجية حساب خدمات الوساطة المالية المقدرة بطريقة غير مباشرة وتأثيرات توزيعها على المستخدمين والحسابات والمجاميع الاقتصادية المختلفة

9. انتاج البنك المركزي

أشار النظام في الفصل السادس والفصل السابع ان الخدمات التي ينتجها البنك المركزي تم تحديدها في ثلاث مجموعات هي (1) الوساطة المالية ، (2) السياسة النقدية و (3) خدمات الاشراف على الشركات المالية. و نظام الحسابات القومية

2008 يوصي بتحديد وحدة مؤسسية مستقلة لكل من وحدات البنك المركزي التي تقوم بانتاج هذه المجموعات من الخدمات. و هذا قد يكون مفيدا لتقدير الانتاج المسوق وغير المسوق للبنك المركزي. وخدمات الوساطة المالية تمثل انتاج سوقي، اما خدمات السياسة النقدية فتتمثل انتاج غير سوقي اما الحالات الحدية، ومنها الخدمات الإشرافية قد تعامل على انها خدمات مسوقة أو غير مسوقة اعتمادا على ما إذا كانت الرسوم المحصلة تكفي لتغطية تكاليف توفير هذه الخدمات أم لا.

ونظام الحسابات القومية 2008 يقدم توجيهات ان الانشطة غير السوقية تعتبر حيازة لخدمات جماعية بواسطة الحكومة العامة مع تحويلات مقابلة من البنك المركزي إلى الحكومة،

والانتاج المسوق يقدم على اساس فردي لجميع القطاعات في مقابل مدفوعات عن هذه الخدمات وفي الحالات التي يكون فيها سعر الفائدة الذي يحدده البنك المركزي مرتفعا او منخفضا بحيث يعني ذلك إدراج لاعانات او ضرائب ضمنية فأن نظام الحسابات القومية 2008 يوصي انه ينبغي أن تسجل هذه الضرائب او الاعانات صراحة. وهذه الضرائب أو الإعانات ينبغي أن تظهر كمحصلات او مدفوعات بواسطة الحكومة ولكن مع بند مطابقة كتحويلات من الحكومة للبنك المركزي في حالة الضريبة وتحويلات من المصرف المركزي الي الحكومة في حالة الإعانة.

اما نظام الحسابات القومية 1993 فيوصي ان خدمات البنوك المركزية التي تقاس على أساس المقبوضات من الرسوم والعملية وخدمات الوساطة المالية المفدرة بطريقة غير مباشر. تؤدي في بعض الأحيان الى تقديرات موجبة او سالبة للنتائج لهذا السبب فانه في عام 1995 السكرتارية العاملة في مجال الحسابات القومية اعدت توصية لقياس النتائج للبنوك المركزية. تشير الي انه اذا كان النهج التقليدي يؤدي باستمرار إلى نتائج غير ملائمة، فان البلدان (خيار ثان) قد تفضل قياس الناتج بقيمة التكلفة كما هو الحال بالنسبة للانتاج غير المسوق .

10. تسجيل انتاج خدمات التأمين على غير الحياة

من المسلم به أن انتاج نشاط التأمين الذي يقدر باستخدام المعادلات الأساسية وفق نظام الحسابات القومية 1993 ترتكز منهجية على توازن الأقساط والمطالبات (على أساس الاستحقاق)، ويمكن أن يتسم ذلك بالتقلب الشديد. ونظام الحسابات القومية 2008 يوصي في الفصل السادس والفصل السابع عشر بان انتاج التأمين علي غير الحياة ينبغي أن يحسب باستخدام التعويضات والأقساط المعدلة وبتطبيق هذه الطريقة فان صافي الأقساط المحصلة اوالمطالبات المستحقة المعدلة ليست بالضرورة ان تكون، على قدم المساواة لكل فترة. و يقدم نظام الحسابات القومية 2008 في الفصل السادس والفصل السابع عشر ثلاثة مناهج لتقدير انتاج خدمات التأمين على غير الحياة، وهما

(1) "نهج التوقع" و (2) "نهج المحاسبة" و (3) "نهج التكلفة".

(1) ونهج التوقع يحتوي علي نموذج تستخدمه شركات التأمين في تحديد أقساط التأمين على أساس توقعاتهم في تحمل المخاطر وتحديد الأقساط، و هذا النهج الخاص القائم علي توقعات شركات التأمين في توقعات الخسارة (المطالبات) والدخل (الأقساط ومكملاتها). وهذا الهامش المتوقع (أقساط زائد المتوقع من مكملات الأقساط ناقصا المطالبات المتوقعة) يعتبر أفضل مقياس لخدمة التأمين. وفي غياب البيانات فان نظام الحسابات القومية 2008 يوصي بتطبيق الأسلوب الإحصائي لمحاكاة هذا النهج من خلال استخدام الإحصاءات الكلية، واستخدام البيانات الماضية الممهدة للتنبؤ بالمطالبات المتوقعة و المتوقع من مكملات الاقساط

(2) وكبديل لذلك نجد نهج المحاسبة ويمكن استخدامه حيث يتم حساب الناتج على النحو التالي : الأقساط الفعلية المكتسبة بالإضافة الى مكملات الأقساط ناقص المطالبات المتكبدة المعدلة حيث المطالبات المعدلة تحدد باستخدام المطالبات المستحقة بالإضافة إلى التغيرات التي طرأت على معادلة المخصصات، والتغيرات في الارصدة المملوكة

(3) اذا كانت البيانات اللازمة لنهج المحاسبة غير متوفرة والبيانات الإحصائية التاريخية غير كافية للسماح باستخدام نهج التوقع لتقدير الانتاج، فان انتاج التأمين على غير الحياة قد يقدر كمجموع للتكاليف (بما فيها التكاليف الوسيطة، وتكاليف العمالة وتكاليف رأس المال) بالإضافة إلى بدل عن "الربح الطبيعي".

و بالنسبة للمطالبات الاستثنائية الكبيرة، مثل تلك التي تحدث في أعقاب كارثة، فان جزءا من هذه المطالبات يمكن أن تسجل تحويلات رأسمالية وليس، كما هو معتاد، تحويلات جارية
بدل نظام الحسابات القومية 2008 اسم التعويضات المستحقة الى التعويضات المتكبدة

المرفق رقم 2 يوضح بالأمثلة منهجية تسجيل قيود عمليات التأمين وتأثيراتها علي الحسابات والمجاميع الاقتصادية المختلفة

11. إعادة التأمين يعالج مثل معالجة التأمين المباشر

نظام الحسابات القومية 2008 يوصي في الفصل السادس والفصل السابع عشر ان إعادة التأمين ينبغي معاملته بنفس الطريقة التي يعالج بها التأمين المباشر. والصفقات المباشرة بين شركات التأمين وإعادة التأمين تسجل كمجموعة مستقلة من المعاملات ولا يحدث تجميع او ترصيد بين عمليات التأمين المباشر كمصدر للبوليص لعملائها من جهة والحائزين لهذه البوليص مع معيدي التأمين من جهة اخري والأقساط توضح بأنها تدفع او لا للتأمين المباشر وبعد ذلك يدفع قسط اقل إلى إعادة التأمين.

والخدمات التي تنتجها شركة إعادة التأمين تعامل كاستهلاك وسيط لشركة التأمين المباشر. في نظام الحسابات القومية 1993 يتم توحيد معاملات إعادة التأمين حيث التمييز بين التأمين المباشر وإعادة التأمين كان لا يظهر إلا في حالة إعادة التأمين مع بقية العالم.

12. تقييم الانتاج بغرض الاستخدام الذاتي النهائي بواسطة الاسر والشركات

نظام الحسابات القومية 2008 يوصي في الفصل السادس انه لتقدير قيمة انتاج السلع والخدمات المنتجة للاستخدام النهائي من جانب الأسر والشركات فإنه من المناسب أن تتضمن التكلفة عائدًا إلى رأس المال ، كجزء من مجموع هذه التكاليف وذلك عندما يكون نهج التكاليف هو النهج المستخدم لتقدير الانتاج وذلك في غيبة اسعار سوق مقارنة بينما لا يدخل عائد راس المال عندما يكون الانتاج للاستخدام الذاتي قد تحقق بواسطة منتج غيرسوقي

ونظام الحسابات القومية 1993 لم يكن واضحاً في تضمين عائد راس المال الي تكلفة السلع والخدمات المنتجة لغرض الاستخدام الذاتي النهائي للأسر المعيشية والشركات.

ثالثاً. التوسع في تحديدات مفاهيم الأصول وتكوين رأس المال واستهلاك رأس المال الثابت :

1. مفهوم الملكية الاقتصادية

مبدأ تغيير الملكية يعتبر مركزياً لتحديد موعد التسجيل للمعاملات في الاصول المالية وغير المالية (وكذلك المعاملات في البضائع).و مصطلح "الملكية الاقتصادية" يعكس على نحو أفضل واقع الحسابات الاقتصادية فالملكية الاقتصادية تراعي مخاطر وفوائد الملكية وأي تغيير في الملكية من وجهة النظر الاقتصادية يعني أن جميع المخاطر ، والمزايا ، والحقوق ومسؤوليات الملكية قد تم تحويلها

نظام الحسابات القومية 2008 يقدم توصيات في الفصل الثالث والفصل العاشر للتمييز بين الملكية القانونية والملكية الاقتصادية ويوصي بأن الاصول يجب ان تسجل في الميزانية علي اساس المالك الاقتصادي بدلا من المالك القانوني.و بالنسبة للأصول غير المالية فان المستخدم وليس المالك القانوني يفترض انه هو المالك الاقتصادي والملكية ترتبط أيضا بتحمل المخاطر في حالة الأصول المالية. وعندما يكون وقت التسجيل يعتمد على تغيير الملكية فان المقصود بصفة عامة تغيير الملكية الاقتصادية .

و نظام الحسابات القومية 1993 لم يعرف بوضوح الملكية. وغالبا ما يبدو أنه كان يركز على الملكية القانونية

2. توسيع دائرة الأصول

وفي نظام 2008 للحسابات القومية يشير في الفصل العاشر الي ان انتاج البحث والتطوير يتم رسملته مثل " انتاج الملكية الفكرية " ما عدا في الحالات التي يكون فيها من الواضح أن النشاط لا ينطوي على أي فائدة اقتصادية لمنتجها وفي هذه الحالة يعامل كاستهلاك وسيط.

ولذلك فان نظام الحسابات القومية 2008 يوصي بمعالجة خدمات البحث والتطوير، التي تنتج للحساب الخاص بواسطة منتج سوقي أن تكون قيمتها على أساس الاسعار الأساسية التي تدفع في حال تم التعاقد تجاريا ، وفي الممارسة العملية. البحث والتطوير التي تقوم بها الوحدات المتخصصة ومعاهد البحوث والمختبرات ، تقدر بقيمة المتحصلات من المبيعات ، والعقود ، والعمولات ، والرسوم ، وغير ذلك

البحث والتطوير التي تقوم بها الوحدات الحكومية والجامعات والمنظمات غير الربحية هو انتاج غير سوقي وينبغي أن يقدر على أساس مجموع التكاليف التي تكبدتها مع استبعاد اي عائد لرأس المال المستخدم.

3 - تعريف الأصول قد تم تنقيحه في نظام الحسابات القومية 2008 ، حيث يعرف الاصول في الفصل الثالث والفصل العاشر - علي انها مخزن للقيمة يحقق منفعة أو سلسلة من العوائد للمالك الاقتصادي من خلال حيازته أو استخدامه لفترة من الزمن. بل هو وسيلة لنقل القيمة من فترة محاسبية الي اخري

4- تصنيف الأصول في نظام الحسابات القومية 2008 ، مثل سابقه ، يميز على المستوى الأول من التصنيف بين الأصول غير المالية والأصول المالية و يميز بين الأصول المنتجة والأصول غير المنتجة. وعند تصنيف الأصول المنتجة وغير المنتجة لم يعد يميز بين الملموس وغير الملموس والأصول غير المنتجة في نظام الحسابات القومية 2008 قد تم تقسيمه الي ثلاث فئات ، وهي : (1)الموارد الطبيعية ، (2) عقود الإيجار والتراخيص ، (3) وشراء وبيع اسم الشهرة

5 - التغييرات في تصنيف الأصول :

وفي تصنيف الأصول في نظام الحسابات القومية 2008 نجد أن هناك عدة تغييرات داخل فئة الأصول المنتجة ، وهي :
أ. داخل فئة المباني والمنشآت ، أضيفت فئة تحسينات الأراضي. وهذا يحل محل بند تحسينات كبيرة علي الأصول غير المنتجة غير المالية في نظام الحسابات القومية 1993. وتكاليف نقل الملكية على جميع انواع الأرض تدرج مع التحسينات.
ب. اجهزة المعلومات والحاسوب والاتصالات السلكية واللاسلكية تم إدراجها في فئة جديدة تحت الآلات والمعدات ،
ج. نظم التسليح اعترف بها كأصول منتجة وصنفت على حدة ،
د. مصطلح "الأصول الثابتة غير الملموسة" اعيد تسميته " منتجات الملكية الفكرية".
هـ. انتاج البحث والتطوير قد ادخلت ضمن منتجات الملكية الفكرية
و. البند "التنقيب عن المعادن" أعيدت تسميته "التنقيب عن المعادن والتقييم" بهدف التأكيد على أن التغطية تتفق مع معايير المحاسبة الدولية
ز. برامج الحاسوب قد عدلت لتشمل قواعد البيانات والبرمجيات. وقواعد البيانات اعتبرت من العناصر الفرعية ،
ح - مصطلح "منتجات الملكية الفكرية الاخرى" قد حل محل " الأصول الثابتة غير الملموسة الاخرى

6 - اماللتغييرات داخل فئة الأصول غير المنتجة فهي على النحو التالي :
- "الأصول الملموسة غير المنتجة" في نظام الحسابات القومية لعام 1993 اعيد تسميته "الموارد الطبيعية"

- فئة الموارد الطبيعية الأخرى مثل الإذاعة والأطباء قد اضيفت
- " والأصول غير الملموسة غير المنتجة " تم تقسيمها إلى فئتين فرعيتين ، وهي : " (1)العقود وعقود الإيجار والرخص "و" (2) واسم الشهرة و الأصول المسوقة " والعقود وعقود الإيجار والتراخيص قد انقسمت الى أربعة فئات فرعية هي ؛ (1) التأجير التشغيلي السوقي ، (2)أذونات لاستخدام الموارد الطبيعية (3)الاذن بالاضطلاع بأنشطة محددة ، (4) والحق المستقبلي في السلع والخدمات على سبيل الحصر.

7. توسيع دائرة الأصول والتكوين الراسمالي للحكومة ليشمل الإنفاق على منظومات الأسلحة.
المنظومة العسكرية تتألف من الأسلحة والمركبات مثل المعدات والسفن الحربية والغواصات العسكرية والطائرات والدبابات وحاملات الصواريخ والقاذفات ، وغير ذلك حيث تستخدم بصفة مستمرة في إنتاج خدمات الدفاع حتي لو كانت بغرض الردع . لذلك يوصي نظام الحسابات القومية 2008 في الفصل العاشر ان نظم الأسلحة العسكرية ينبغي أن تصنف على أنها أصول ثابتة و ينبغي أن تقوم على نفس المعايير كما لغيرها من الأصول الثابتة وهي الأصول المنتجة التي تستخدم مرارا وتكرارا ، أو بصفة مستمرة في الإنتاج لأكثر من سنة واحدة.
و البنود الوحيدة الاستعمال ، مثل الذخائر والقذائف والصواريخ ، والقنابل ، وما إلى ذلك من الأسلحة أو منظومات الأسلحة تعامل كمخزونات عسكرية. غير أن بعض البنود وحيدة الاستعمال مثل أنواع معينة من الصواريخ الباليستية ذات القدرة التدميرية العالية ، قد توفر خدمة للردع ضد المعتدين ، وبالتالي فهي تلبى المعايير العامة للتصنيف ضمن الأصول الثابتة.
و نظام الحسابات القومية 1993 يعالج على نحو إجمالي كتكوين رأس مالي ثابت جميع النفقات العسكرية على الأصول الثابتة من النوع الذي يمكن أن تستخدم لأغراض مدنية
ومن ناحية أخرى ، الأسلحة العسكرية والمركبات والمعدات التي هدفها الوحيد هو تقديم أو إطلاق مثل هذه الأسلحة ، لم تعامل في نظام 1993 ضمن إجمالي تكوين رأس المال الثابت ولكن اعتبرت ضمن الاستهلاك الوسيط.

8. الموجودات من الفئة "برامج الحاسوب" عدلت لتشمل قواعد البيانات

الأصول من الفئة "برامج الحاسوب" في نظام الحسابات القومية 1993 تم تعديلها لتشمل قواعد البيانات في نظام الحسابات القومية 2008 "برامج الحاسوب وقواعد البيانات" مع الفصل بين "برامج الكمبيوتر" و "قواعد البيانات". نظام الحسابات القومية 2008 في الفصل العاشر يعطي توصيات لتقييم برامج الحاسوب وقواعد البيانات التي تم شراؤها من السوق بسعر الشراء في حين تلك التي تعد داخليا ينبغي أن تقدر قيمتها بالأسعار الأساسية أو بتكاليف الإنتاج إذا لم يكن ممكنا تقدير الاسعار الأساسية.

نظام الحسابات القومية 2008 يوصي بمعاملة جميع قواعد البيانات التي يمكن الاستفادة منها لمدة أكثر من سنة واحدة ضمن الأصول الثابتة. وكذلك قواعد البيانات التي أنشئت على الحساب الخاص وتلك التي للبيع انه ينبغي أن تدرج ضمن الأصول في حال تلبية هذا المعيار.

وفي نظام 1993 فقط كانت " القواعد الكبيرة" يعترف بها كاصل

9. الأصول والصور : الاعتراف بها كمنتجات مميزة
- نظام الحسابات القومية 2008 ينص في الفصل العاشر على توصيات بشأن معاملة الأصول والنسخ من منتجات الملكية الفكرية كمنتجات مميزة. ويوصي بأنه إذا بيعت نسخة من المتوقع أن تستخدم في الإنتاج لمدة أكثر من عام فانه ينبغي أن تعامل على أنها ضمن الأصول الثابتة عند المشتري.
- والنسخة التي يتم الحصول عليها بموجب ترخيص لاستخدامها ينبغي ان تعامل ضمن الأصول الثابتة إذا كان سيتم استخدامها في الإنتاج لفترة تزيد عن سنة ، ويتحمل المرخص له كافة مخاطر وعوائد الملكية.
- وإذا كانت حيازة نسخة مع رخصة للاستخدام قد تم شراؤها بطريقة مدفوعة منتظمة على مدى عدة سنوات والترخيص المعطى له قد حقق الملكية الاقتصادية للنسخة ، فإنه ينبغي اعتبارها حيازة أصول
- نظام الحسابات القومية 1993 لم يقدم توجيهات بشأن معاملة كل من الأصول والصور كمنتجات مميزة.
10. تقديم مفهوم خدمات رأس المال
- الأصول الرأسمالية المستخدمة في الإنتاج متضمنة في نظام الحسابات القومية 1993 ولكن لم يتم تحديدها بشكل منفصل. ونظرا لأهمية تحديدها لقياس الإنتاجية وغيرها من التحليل ، فقد اضيف فصلا جديدا إلى نظام الحسابات القومية 2008 ، موضحا دور وظهور رأس المال

11. معاملة تكاليف نقل الملكية
- وعلى غرار نظام الحسابات القومية 1993 فان نظام الحسابات القومية 2008 لا يزال يعامل تكاليف نقل الملكية تكويناً رأس مالياً ثابتاً. وتكاليف نقل الملكية على حيازة الأصول ينبغي شطبها خلال الفترة التي من المتوقع ان تبقى في حوزة المشتري وليس على كامل حياة الأصول . تكاليف نقل الملكية على التخلص من الأصول ينبغي شطبها خلال فترة حيازة الاصل وتسجل عندما تتحقق
- تكاليف التركيب او تكاليف التفكيك ينبغي ان تستهلك على مدي كامل حياة الأصول ، بغض النظر عن عدد المالكين أثناء حياة الاصل. ومن الناحية العملية ، قد يكون من الصعب التحقق من التكاليف بدقة. ومع ذلك ، فإن التكاليف الكاملة لا تزال تعامل على أنها تكوين رأسمالي ثابت ولكن تسجل عندما تتحقق فعلا ونتيجة لذلك. أي مبلغ لم يتم تغطيته بالفعل باستهلاك رأس المال الثابت على مدي حياة الاصل يتم شطبها في الوقت الذي يتحقق فيه كاستهلاك اصول ثابتة
- وفي نظام الحسابات القومية 1993 تكاليف نقل الملكية للحصول على الاصل يوصي بشطبها على مدي حياة الاصل. وإذا كانت الأصول قد بيعت قبل نهاية حياة الاصل ، فإن باقي تكاليف نقل الملكية التي لم تشطب من المقرر شطبها في حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول. وأيضاً ، نظام الحسابات القومية 1993 لم يكن واضحا بشأن معاملة التكاليف الطرفية

12. التنقيب عن المعادن والتقييم
- نظام الحسابات القومية 2008 يحافظ في الفصل العاشر على التمييز بين تكاليف عملية التنقيب عن الموارد المعدنية (تعامل كاصول منتجة) والموارد المعدنية في حد ذاتها (تعامل اصول غير منتجة)
- و مصطلح "التنقيب عن المعادن" قد تغيير الي اسم "استكشاف المعادن وتقييمها" ليتماشى مع المصطلح المستخدم في معايير المحاسبة الدولية .
- و يقدم نظام الحسابات القومية 2008 توجيها بان التنقيب عن المعادن والتقييم ينبغي ان تقيم بأسعار السوق إذا اشترت أو بمجموع التكاليف زائد هامش مناسب اذا نفذت على الحساب الخاص. ويعترف بأنه لندرة توفر سعر السوق عن الموارد المعدنية فان القيمة الافتراضية هي القيمة الحالية للايرادات (العائد) المستقبلية.
- و المدفوعات بواسطة المستخرج من قبل صاحب الموارد المعدنية مقابل لحصة من عائدالموارد ينبغي أن تبقى كدخل

ملكية حتى لو وصفت بأنها من الضرائب وتعامل على هذا الأساس في حسابات الحكومة نفسها

13. إدخال تحسينات على الأرض

يوصي نظام الحسابات القومية 2008 بالاستمرار في معالجة تحسينات الأراضي على أساس أنها تكوين رأسمالي ثابت ويوصي في الفصل العاشر بعلاج تحسينات الأراضي كفئة متميزة من الأصول الثابتة غير المنتجة (الأراضي) التي كانت قائمة من قبل و في الحالات التي لا يمكن فيها فصل قيمة الأرض قبل التحسين وقيمة هذه التحسينات ، ينبغي أن تصنف الأرض إلى الفئة التي تمثل الجزء الأكبر من حيث القيمة. وتكاليف نقل ملكية جميع الأراضي تدخل ضمن تحسينات الأراضي.

و في نظام الحسابات القومية 1993 تسجل تحسينات الأرض تكويناً رأسمالياً ثابتاً ، وتدمج التحسينات مع الأرض نفسها في الميزانية.

14. اسم الشهرة والأصول المسوقة

تغير المسمى إلى اسم الشهرة والأصول المسوقة (الفرق بين مجموع أصول أي مؤسسة ومجموع الخصوم) و يوصي نظام الحسابات القومية 2008 في الفصل العاشر اتباع نهج ثابت (متسق) لحساب قيمة اسم الشهرة المشتراه والأصول المسوقة باعتبارها تمثل الفرق بين القيمة المدفوعة للمشروع وقيمة مجموع أصوله مطروحا منها قيمة الخصوم و اسم الشهرة والأصول المسوقة يستمر معاملتها كأصول غير منتجة ، وإن كان على مستوى أعلى في التسلسل الهرمي عما كان في نظام الحسابات القومية لعام 1993 ، وتحديدًا في نفس مستوى الموارد الطبيعية ، والعقود ، والإيجارات والتراخيص.

15. الموارد المائية تعامل في بعض الحالات كأصول

في نظام الحسابات القومية 2008 تعريف الموارد المائية في الفصل العاشر قد تم توسيعه ليشمل الأنهار والبحيرات والخزانات الاصطناعية والتجميعات السطحية الأخرى ، بالإضافة إلى المياه الجوفية وغيرها من موارد المياه الجوفية. و تتألف الموارد المائية من المياه السطحية و موارد المياه الجوفية المستخدمة بالاستخراج لدرجة أن الندرة تؤدي إلى إنفاذ الملكية و / أو حقوق الاستخدام ، والقيمة الاقتصادية في السوق

نظام الحسابات القومية 2008 يوصي أن هيئات المياه من حيث المبدأ تقيم على نحو مواز لتقييم الموارد المعدنية ولكن مع الإشارة إلى أن أكثر البدائل واقعية ربما تقديرها على أساس الرسوم المتاحة

16. استهلاك رأس المال الثابت يقاس على أساس متوسط الأسعار للفترة بالنسبة لرقم قياسي نوعي ثابت للأصل المعني

نظام الحسابات القومية 2008 يوصي في الفصل العاشر بأن استهلاك الأصول الثابتة ينبغي أن تقاس على أساس متوسط الأسعار للفترة بالنسبة لرقم قياسي ثابت للأصل المعني.

نظام الحسابات القومية 1993 ، لم يعط توجيهات حول ما إذا كانت الأسعار التي ستستخدم لقياس استهلاك رأس المال الثابت تتعلق بالمستوى العام للأسعار أو بأسعار أصول محددة.

17. تعريف الموارد المزروعة البيولوجية

تعريف الموارد المزروعة البيولوجية في نظام الحسابات القومية 2008 (الفصل العاشر) تم توضيحه بما يجعل أن النمو الطبيعي والتجديدات يعامل كإنتاج فقط في الحالات التي تكون فيها هذه تحت السيطرة المباشرة ، والمسؤولية وإدارة الوحدات المؤسسية.

وبناءً على الأصول المزروعة في نظام الحسابات القومية 1993 ، قد تم إعادة تسميته في نظام الحسابات القومية 2008 إلى الموارد البيولوجية المزروعة.

18. منتجات الملكية الفكرية

إن المعالجة المحاسبية للأصول التي كانت تدعى في السابق "الأصول غير الملموسة المنتجة" ، والتي أصبحت تسمى الآن ، "منتجات الملكية الفكرية" قد أصبحت أكثر وضوحاً وأوسع نطاقاً في نظام الحسابات القومية 2008. هذه الأصول قد تم تقسيمها إلى (1) البحث والتطوير (2) الاكتشافات المعدنية والتقييم و(3) برامج الحاسوب وقواعد البيانات (التي قسمت بدورها فرعا إلى (أ) برامج الكمبيوتر و(ب) قواعد بيانات) و(4) الترفيه والمواد الأدبية والفنية الأصلية؛ و(5) منتجات الملكية الفكرية الأخرى .

19. معاملة ملكية الأصول الثابتة من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص
الشراكات بين القطاعين العام والخاص أو المبادرات من القطاع الخاص تعتبر آلية جديدة نسبياً للحكومة التي تسعى إلى إشراك مؤسسات القطاع الخاص في توفير الأصول والخدمات للاستخدام العام دون أن يترتب على الحكومة أي من التكاليف العامة للمشروع. ويوفر نظام الحسابات القومية 2008 في الفصل الثاني والعشرين توجيهات إرشادية عن الخصائص التي يتعين بحثها لتحديد ما إذا كانت الانماط الخاصة أو العامة هي الشريك الاقتصادي (في مقابل القانوني) صاحب الأصول محل السؤال
و نظام الحسابات القومية 1993 لا يعطي توجيهات واضحة حول هذا الموضوع ومعالجه التأجير التمويلي والتشغيلي ليست كافية لاستخلاص المعالجة المحاسبية المناسبة للمشاركة
بين القطاعين العام والخاص.

20. مفهوم تاجير الأصول
نظام الحسابات القومية 2008 ادخل في الفصل السابع مفهوم تاجير الموارد لتغطية الحالة التي تكون فيها الموارد الطبيعية لا تزال تظهر في الميزانية العمومية للمالك القانوني حتى وإن كان المستأجر هو وحدة استخدام الموارد في الإنتاج ، وفي المقابل التاجير يخلق مدفوعات دورية تسجل كدخل ملكية باعتبارها ربع وحسب الاتفاق لا يسجل التخفيض في قيمة الموارد الطبيعية في نظام الحسابات القومية كمعاملة مماثلة لاستهلاك الأصول الثابتة ولذلك في نظام الحسابات القومية الموارد الطبيعية تعامل على أن لها حياة غير محددة طالما هي تولد دخل (إيجار الموارد) وذلك يمكن أن ينطبق على أي مورد طبيعي معترف به كأصل في نظام الحسابات القومية.
و نظام الحسابات القومية 1993 لم يناقش مفهوم تاجير الموارد الطبيعية
21 - هيكل البنود التي تظهر في حساب التغيرات في حجم الأصول قد تغير في نظام الحسابات القومية 2008.
والتغيرات الأخرى في حجم الموجودات يظهر التغيرات في الأصول / الخصوم في سبع فئات :

الظهور الاقتصادي للأصول
الاختفاء الاقتصادي للأصول غير المنتجة
استنزاف الموارد الطبيعية
الاختفاءات الاقتصادية للأصول غير المنتجة
الخسائر الفادحة
الاستيلاء بدون تعويض
تغييرات أخرى في الحجم
التغييرات في التصنيف
التغيرات في التصنيف القطاعي والهيكل
التغييرات في تصنيف الأصول والخصوم
المكاسب والخسائر الاسمية
المكاسب والخسائر المحايدة
المكاسب والخسائر الحقيقية

رابعاً : علاج وتعريف الادوات المالية والاصول

1 - إعادة شراء الأوراق المالية
نظام الحسابات القومية 2008 يضيف في الفصل الحادي عشر شرحاً لإعادة شراء الأوراق المالية والذهب والقروض والودائع. واتفاق إعادة شراء الأوراق المالية هو ترتيب ينطوي على بيع الأوراق المالية أو غيرها من الأصول بسعر معين مع الالتزام بشراء نفس أو شبيه الأصول بسعر ثابت محدد في موعد لاحق محدد
نظام الحسابات القومية 2008 لا يزال يعالج اتفاق إعادة شراء الأوراق المالية بوصفها قروض مكفولة ويعترف بإمكانية بيع الأوراق المالية التي تم شراؤها. وفي حالة بيع الأوراق فان قيمة سلبية للأصول ينبغي أن تسجل للمقرض لتجنب ازدواج الحساب
2 - خيارات الأسهم المقدمة للعاملين

و خيارات الأسهم للعاملين هي أداة شائعة تستخدم بواسطة شركات لحفزهم على العمل. وخيارات اسهم العاملين هو اتفاق في تاريخ معين (" تاريخ المنحة" بموجبه قد يقوم الموظف بشراء عدد من الأسهم من صاحب العمل بالسعر المعلن اما في وقت معين او خلال فترة من الزمن) مباشرة بعد تاريخ المنحة. و نظام الحسابات القومية 2008 يوصي ان المعاملات في خيارات اسهم العاملين ينبغي أن تسجل في الحساب المالي وممثلة بقيمة الأسهم. ومن الناحية المثالية ، قيمة

هذا الخيار يجب أن يوزع على الفترة بين تاريخ المنح ، والمنح ذاته وإذا لم يكن هذا من الممكن فإنه من الممكن ان تسجل في تاريخ المنح.

نظام الحسابات القومية 1993 لم يقدم توجيهات بشأن معاملة خيارات الأسهم للموظفين.

3. معاملة القروض العاطلة (المتعثرة)

قدم النظام تعريفا للقروض المتعثرة علي انها القروض التي فوائدها و/او اصل القروض مضي علي استحقاقها 90 يوما أو أكثر ، أو مدفوعات الفائدة لمدة 90 يوما أو أكثر قد اعيد رسميتها او اعيد تمويلها أو تأخر باتفاق ، أو مدفوعات المستحقة لأقل من 90 يوما متاخرة ولكن هناك أسباب وجيهة (مثل المدين المتقدم للإفلاس) للشك في أن هذه المبالغ قد تدفع بالكامل.

نظام الحسابات القومية 2008 يوصي بان القروض المتعثرة ينبغي أن تستمر في أن تكون مسجلة بالقيم الاسمية في الحسابات الرئيسية ، والفائدة ينبغي أن تظهر مستحقة حتى سداد القرض أو الشطب المتبادل باتفاق علي قرض لاحق علي أن يحل محل القروض الأصلية. البنود التذكارية و نظام الحسابات القومية 2008 يوصي بان البنود التذكارية ينبغي أن تكون موحدة بالنسبة لكل من القطاع الحكومي ، وقطاع الشركات المالية وبالنسبة لقطاع بقية العالم. و نظام الحسابات القومية 1993 لم يقدم التوجيهات بشأن المعايير الواجب تطبيقها عند شطب القروض غير الجيدة.

4. ضمانات القروض

معاملة فئات عديدة من ضمانات القروض قد تم توضيحها في الفصل السابع عشر في نظام الحسابات القومية 2008. والنظام يعترف بثلاثة فئات من ضمانات القروض ، ويقدم التوجيه لعلاجهم.

- النوع الاول من الضمانات هي التي تتوفر بواسطة المشتقات المالية ، مثل الائتمانات الافتراضية . هذه المشتقات المالية يتم تداولها في السوق المالية
- النوع الثاني من الضمانات ، هي الضمانات الموحدة ، وتتكون من انواع الضمانات التي تصدر إلى عدد كبير و عادة بكميات صغيرة إلى حد ما مثل ضمانات ائتمانات التصدير والقروض الطلابية . والضمانات في مثل هذه الحالات يكون من الصعب احتمال وجود أي من القروض المتعثرة بها
- النوع الثالث من الضمانات ، يوصف بأنه ضمان لمرة واحدة حيث تتكون من القروض علي الاوراق المالية ومن ذلك على وجه الخصوص أنه من غير الممكن في هذا النوع تحديد درجة الخطر المرتبطة بالقرض بأي درجة من الدقة

5. بسندات الدين المرتبطة بالارقام القياسية:

و نظام الحسابات القومية 2008 يوصي باستخدام نهجين لتحديد الفوائد المستحقة في كل فترة محاسبية ، وهي :

(أ) عندما تكون القسائم مرتبطة برقم قياسي : فان كامل المبالغ المدفوعة كقسائم تستحق كقوائد؛ وعندما تكون قيمة الاصل مرتبط برقم قياسي فان الفرق بين سعر الاطفاء ، وسعر الاصدار يعامل كقوائد مستحقة على مدى حياة الصك ،

(ب) الفائدة المستحقة قد تحدد بتثبيت سعر الاستحقاق في وقت الاصدار ، ومعالجة أي انحرافات في المؤشر كارباح / خسائر حيازة التي لن تلغي عادة علي مدى حياة الصك.و نظام الحسابات القومية 2008 ينص على توصية باستخدام واحدة أو أخرى من هذه الخيارات وفي نظام الحسابات القومية 1993 لم يكن يقدم توجيهات حول كيفية معاملة المعاملات المرتبطة بسندات الدين

6. صكوك الدين المرتبطة بعملة اجنبية

نظام الحسابات القومية 2008 يوصي في الفصل السابع عشر بان أدوات الدين المرتبط كلا من القسيمة والدفعات الرئيسية بعملة اجنبية ينبغي ان تصنف وتعامل كما لو كانوا مقومين بالعملات الاجنبية. بينما نظام الحسابات القومية 1993 كان يوصي بانه في حالة صكوك الديون المقومة بعملة أجنبية ، فان التغييرات في قيمة الاساس بالعملة المحلية التي تنشأ عن تقلبات أسعار الصرف ينبغي أن تعامل على أنها ارباح حيازة ولكن ، في حالة أدوات الدين المرتبطة بالعملة الاجنبية مثل هذه التغييرات كانت تعامل كقوائد(معاملات)

7. تحديد قيمة الحصص غير المدرجة في البورصة

ليست جميع الحصص مدرجة في البورصة وكثيرا ما ينشأ هذا الوضع في حالة مشاريع الاستثمار المباشر والحصص الخاصة ، والحصص في الشركات المدرجة و غير المدرجة في البورصة والمشاريع المشتركة ، و المؤسسات الفردية. حيث يوفر نظام الحسابات القومية 2008 في الفصل الثالث عشر توجيهات بشأن الخيارات البديلة لتقييم هذه الحصص وبعض الخيارات البديلة للتقييم الموصاة هي : سعر الصفقة الاخير ، صافي قيمة الأصول الصافية ، والقيمة الحالية لمعدل العائد ، والقيمة الدفترية التي تعدها الشركات و الارصدة الخاصة بالقيمة الدفترية ، والقيمة المجمعة وقد كان نظام الحسابات القومية 1993 أعطى نوعا قاصرا من التوجيهات بشأن كيفية تقييم الحصص غير المدرجة في

البورصة. وأوصي بأن قيمة الأسهم في الشركات التي ليست مدرجة في البورصة أو لا تتداول بشكل منتظم ينبغي أن تقدر باستخدام أسعار الاسهم المشابهة في أرباحها وعوائدها التاريخية والمستقبلية

8. الذهب غير المخصص كاصول وخصوم مالية

نظام الحسابات القومية 2008 يوصي بأن الذهب غير المخصص ينبغي أن يعامل على أنه أصول وخصوم مالية وتصنف كودائع بالعملة الأجنبية إذا كانت هذه الودائع المقومة بالذهب في حيازة غير المقيمين.

9. تعريف الذهب النقدي والسبائك الذهبية

تعريف الذهب النقدي تغير في نظام الحسابات القومية 2008 ليتلاءم مع دليل ميزان المدفوعات التنتيخ السادس. وينبع هذا التغيير من الاعتراف بمبدء تخصيص او عدم تخصيص الذهب حيث يمثل حساب الذهب المخصص عنوانا للذهب المعدني والذهب غير المخصص وديعة مقومة بالذهب. وهذا الأخير يعامل كنقد اجنبي اذا كان في حوزة غير مقيمين . السبائك الذهبية (التي هي ، النقود المعدنية والسبائك أو القضبان و بعد أدنى من النقاء لا يقل عن 995 جزءا في الألف) هي الوحيدة المعترف بها اصول مالية مع عدم وجود التزامات مقابلة عندما تكون محازة كاحتياطي للأصول من قبل السلطات النقدية. والذهب النقدي يعرف على انه الذهب المملوك للسلطات النقدية (أو غيرهم ممن تخضع لرقابة فعالة من السلطات النقدية) و تحوزه كاحتياطي للأصول ويتكون من السبائك الذهبية وحساب الذهب غير المخصص وفي حسابات غير المقيمين

10. الالتزامات في حقوق السحب الخاصة

يوصي نظام الحسابات القومية 2008 بمعالجة حقوق السحب الخاصة التي يصدرها صندوق النقد الدولي بأنها التزامات للبلدان التي تتلقى التخصيصات و تسجل تخصيصات وإلغاءات حقوق السحب الخاصة كصفقات والأصول والخصوم في مجال حقوق السحب الخاصة ينبغي ان تسجل على حدة. نتيجة للتغير في المعاملة لحقوق السحب الخاصة ويوصي النظام بان الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة يجب ان تظهر كبنود فرعية منفصلة. وكان نظام الحسابات القومية 1993 يصنف حقوق السحب الخاصة كاصول دون التزامات مناظرة بحجة أن هذه الأصول لا تمثل مطالبات علي اعضاء صندوق النقد الدولي بصورة جماعية

11. التمييز بين الودائع والقروض

نظام الحسابات القومية 2008 لا يزال يميز بين القروض و الودائع. بهدف تجنب الغموض بين القروض والودائع عندما يكون كلا من طرفي الصفقة من المصارف (الفصل الحادي عشر)

12. الرسوم المستحقة على قروض الأوراق المالية وقروض الذهب

نظام الحسابات القومية 2008 يوصي ان جميع الاتعاب التي تدفع إلى مالكي الأوراق المالية المستخدمة لإقراض الأوراق المالية ، وإلى اصحاب الذهب المستخدم في قروض الذهب (سواء من حسابات الذهب المخصصة أو غير المخصصة) ينبغي أن تقيد كفوائد والفوائد قد تشمل رسوم خدمات الوساطة المالية كبنود مستقل وذلك في حال كون الوحدة التي تقدم القروض تصنف على أنها مؤسسة مالية. نظام الحسابات القومية 1993 لم يعط توجيهات بشأن قضية الرسوم التي تدفع عن إقراض الأوراق المالية والقروض من الذهب.

13. تصنيف الأصول المالية

كان تغيير تصنيف الأصول والخصوم المالية في نظام الحسابات القومية 2008 ضروريا لكي يعكس الابتكارات في الأسواق المالية منذ إصدار نظام الحسابات القومية 1993 ، ويحافظ على أهميتها والتغيرات السريعة الاقتصادية والمؤسسية . والأصول والخصوم المالية في نظام الحسابات القومية 2008 صنف في شكل ثمان مجموعات رئيسية وتنقسم كل مجموعة الي تصنيفات فرعية

ومن هذا التصنيف نلاحظ ان هناك بعض التعديلات بهدف مقابلة التطورات الجديدة في مجال الادوات المالية فنظام الحسابات القومية 2008 بدل بند "أوراق مالية أخرى غير الأسهم" الي "سندات الدين" ، و "أسهم و حصص أخرى الي "أ" حصص وأسهم صناديق الاستثمار "و فئة المشتقات المالية في نظام الحسابات القومية 2008 قد توسعت لتشمل خيارات الأسهم للموظفين

14. التمييز بين التأجير التمويلي والتأجير التشغيلي علي اساس الملكية الاقتصادية

نظام الحسابات القومية 2008 قدم في الفصل السابع عشر لمحة عامة لمبادئ المعاملة المناسبة للإيجارات والتراخيص. واعترف بالتمييز بين التأجير التشغيلي والتأجير التمويلي وفقا لما إذا كان المستأجر يعتبر المالك الاقتصادي للأصول أو لا.

والتمييز بين التأجير التشغيلي والتأجير المالي في نظام الحسابات القومية 1993 كان يستند علي طول الوقت للإيجار.

15. تسجيل استحقاقات المعاش التقاعدي

نظام الحسابات القومية 2008 يعترف في الفصل السابع عشر بأن مستحقات المعاش التقاعدي هي ارتباطات تعاقدية ، اي أن من المتوقع أو من المحتمل تنفيذها ، وبالتالي ، ينبغي الاعتراف بها كخصوم نحو الأسر ، بصرف النظر عما إذا كان ما يلزم من الأصول الموجودة في مشروع منفصل أم لا.

و نظام الحسابات القومية 2008 يعترف أن هناك تكلفة لإدارة أي نظام للمعاشات التقاعدية بما في ذلك المشاريع غير الذاتية والمشاريع غير الممولة- من حيث المبدأ - ينبغي أن تكون هناك قيمة للناتج من صناديق المعاشات التقاعدية. هذا ومن المقرر أن يحدد هذا الناتج على أساس مجموع التكاليف ، التي يدفعها الموظفون حائزي عقد المعاش الموعود. نظام الحسابات القومية 2008 يوصي انه في حالة الالتزام بدفع معاشات من وحدة الى أخرى ، ينبغي أن يسجل هذا بوصفه صفقة في التزامات المعاش حتي لو لم توجد وحدة سبق وسجلت هذه الالتزامات.

خامسا - نطاق المعاملات الحكومية والقطاع العام 1. تعريف القطاع العام والخاص والحكومة

وإدراكا لحقيقة أن القوى والدوافع ووظائف الحكومة تختلف عن تلك التي في قطاعات الاقتصاد الأخرى، وأنها تنظم عملياتها من خلال وحدات مؤسسية مختلفة ، فإن نظام الحسابات القومية 2008 يقدم إرشادات في الفصل الرابع والفصل الثاني والعشرون - للتمييز بين الحكومة العامة والشركات العامة. للمساعدة في توضيح الأساس النظري لتصنيف الوحدات المؤسسية بين القطاعات المؤسسية كما أنه يوفر المساعدة في التمييز بين الوحدة الحكومية و الوحدات العامة الأخرى.

2. إعادة هيكلة الوكالات

بعض الوحدات العامة المشاركة في إعادة هيكلة الشركات التي قد تكون أو لا تكون تحت سيطرة الوكالات العامة يمكن ان تشمل محتويين اثنين هما : (أ) فيما يتعلق باعادة تنظيم القطاع العام والادارة غير المباشرة للخصخصة ، و (ب) بشأن ضعف الأصول ، ولا سيما في سياق الازمات المصرفية أو المالية الأخرى و نظام الحسابات القومية 2008 ينص على مبادئ توجيهية لعلاج إعادة هيكلة الوكالات في الفصل الثاني والعشرون. اما نظام الحسابات القومية 1993 فلم يقدم توجيهات لعلاج إعادة هيكلة الوكالات

3. معاملة الحكومة التي أصدرت تراخيص

نظام الحسابات القومية 2008 يوصي في الفصل الثاني والعشرين بأنه اذا كان الترخيص الذي اصدرته الحكومة لا ينطوي على استخدام الموجود من الأصول المملوكة للحكومة فان مدفوعات ثمن الرخصة هي ضريبة و لو كانت من الناحية القانونية و من الناحية العملية هذه المدفوعات محولة لطرف ثالث فانها في هذه الحالة قد اكتسبت خصائص الأصول ويمكن أن تصنف كاصول في فئة العقود وعقود الإيجار والتراخيص. وعندما يكون الترخيص لاستخدام الاصول المملوكة للحكومة (بما في ذلك الموارد الطبيعية والأصول التي تسيطر عليها الحكومة نيابة عن أعضاء المجتمع) ، فان مدفوعات الترخيص تعالج إما حيازة للأصول في فئة العقود و عقود الإيجار أو التراخيص واما مدفوعات للريع

4. المدفوعات الاستثنائية من الشركات العامة

نظام الحسابات القومية 2008 يوصي في الفصل الثاني والعشرين بان المدفوعات الاستثنائية من الشركات العامة ينبغي ان تسجل كمسحوبات من الحصص لأنها عادة تتم من تراكم الاحتياطات أو بيع أصول. اما التوزيعات العادية من دخل الملكية للشركات فانه ينبغي تسجيلها توزيعات ارباح

توجيهات نظام الحسابات القومية 1993 في هذا الصدد كانت غير متسقة حيث بالنسبة للشركات والمؤسسات شبه المساهمة المدفوعات الاستثنائية من مؤسسة عامة تسجل مدفوعات من أرباح الملكية بينما في حالة المدفوعات من الشركات العامة شبه المساهمة كانت تسجل مسحوبات من الحصص.

5. المدفوعات الاستثنائية من الحكومة الى الشركة العامة شبه المساهمة

نظام الحسابات القومية 2008 يوصي في الفصل الثاني والعشرين بمعالجة المدفوعات الاستثنائية من الحكومة الى الشركات العامة شبه المساهمة تحويلات رأسمالية مماثل للشركات العامة . ومع ذلك ، المدفوعات الاستثنائية من الحكومة الى المؤسسات العامة والشركات شبه المساهمة ينبغي أن تسجل اضافات الي الحصص عندما يكون واضحا انها دفعت من منظور تجاري ينعكس في شكل توقعات محتملة في شكل دخول ملكية و في نظام الحسابات القومية 1993 كانت المدفوعات الاستثنائية من الحكومة الى الشركات العامة تسجل تحويلات رأسمالية. على النقيض من ذلك ، المدفوعات الاستثنائية من الحكومة الى الشركات العامة شبه المساهمة كانت تسجل اضافات الي الحصص

6. التسجيل المستحق للضرائب

نظام الحسابات القومية 2008 يؤكد على أساس مبدء الاستحقاق في تسجيل الضرائب. ومع ذلك ، يسمح ببعض المرونة في حالتين اثنتين (1) في حالة تطبيق هذا المعيار من أجل ضمان أن الضرائب التي ليست غير قابلة للحصول لا تظهر

علي أساس الاستحقاق , واحدة من هذه يتعلق بالضرائب على الدخل لتسجل عندما ينشأ الالتزام بالضرائب المقررة مع قدر من اليقين. (2) الآخر يشير إلى غير ذلك من الضرائب الناجمة عن الأنشطة في " الاقتصاد الموازي " عندما يكون توقيت الحدث الخاضع للضريبة من غير المرجح أن يعرف . في هذه الحالة يكون الوقت الذي ينبغي التسجيل فيه هو وقت التقييم. كما يعطي النظام توجيهات في تقدير مبلغ الضرائب المستحقة حيث يجب توخي الحذر وعدم تضمينها بالضرائب التي لا يمكن جمعها من أي وقت مضى

7. الإعفاءات الضريبية

الإعفاءات تمثل تخفيفا للضرائب وخفضا للالتزامات الضريبية علي المستفيد. بعض الإعانات او المزايا الاجتماعية متاحة مقابل نظام الضرائب في شكل من الإعفاءات الضريبية ، وحالات ربط نظم المدفوعات مع نظام تحصيل الضرائب أخذ في الازدياد. نظام الحسابات القومية 2008 يوصي بأن المدفوعات ينبغي أن تسجل على أساس إجمالي. و ينبغي أن يسمح باشتقاق الإعفاءات الضريبية على أساس صافي أيضا.

نظام الحسابات القومية 1993 ، لم يعط توجيهات بشأن معاملة الإعفاءات الضريبية

8. المشاركة بين القطاعين العام والخاص

الشرائط بين القطاعين العام والخاص هي عقود طويلة الأجل بين وحدتين حيث وحدة واحدة تحوز أو تبني أصلاً أو مجموعة من الأصول والموجودات تشغيلها لفترة ثم تسلمها إلى وحدة ثانية. هذه الترتيبات عادة تتم ما بين المؤسسات الخاصة والحكومية ولكن من الممكن أيضاً تحديث بين الشركات العامة كاحد الأطراف أو الخاصة غير الهادفة للربح كطرف ثاني. ونظام الحسابات القومية 2008 يحدد مبادئ لعلاج المشاركة بين القطاع العام والخاص بصفة عامة و نظام الحسابات القومية 1993 ، لم يعط توجيهات بشأن معاملة المشاركين القطاعين العام والخاص

9. الضرائب المفروضة على مكاسب الحيازة لا تزال تعالج على أنها ضرائب جارية على الدخل والثروة
نظام الحسابات القومية 2008 يوصي في الفصل الثامن بمعالجة الضرائب على مكاسب الحيازة كما هو الوضع في نظام 1993 ضرائب جارية على الدخل والثروة حتى وإن كانت القاعدة الضريبية (مكاسب الحيازة المحققة) ليست مدرجة في نظام الحسابات القومية لتعريف الدخل

سادسا - المواءمة بين المفاهيم والتصنيفات في نظام الحسابات القومية والتنقيح السادس من دليل ميزان المدفوعات

1. مركز الاهتمام الاقتصادي مازال هو المعيار الأساسي لتحديد الإقامة

ومع العولمة ، فإن هناك عددا متزايدا من الوحدات المؤسسية لها علاقات مع اثنين أو أكثر من الاقتصادات. نظام الحسابات القومية 2008 والطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات تستخدم مفهوم "مركز الاهتمام الاقتصادي" كمعيار أساسي لتحديد ما إذا كان أولا هذا الكيان الاقتصادي مقيم في الإقليم.

و نظام الحسابات القومية 1993 أوصى بمركز الاهتمام الاقتصادي كمعيار لتحديد مكان إقامة الوحدات المؤسسية ولكن لم يكن مفيدا لعلاج مقر إقامة العديد من الأفراد الدوليين الذين لهم مقر إقامة متعددة حيث يمكن أن يبقوا لفترات قصيرة. و بالنسبة لهؤلاء الأفراد ، مفهوم مركز الاهتمام الاقتصادي لا يسمح بتخصيصهم الي اقتصاد محدد.

2. تغيير مكان الإقامة للأفراد

نظام الحسابات القومية 2008 في الفصل السادس والعشرين يؤكد انه عندما يغير الفرد بلد إقامته ، لا يوجد تغيير لملكية الأصول غير المالية والأصول المالية والخصوم التي يملكها هذا الشخص. كل ما هو مطلوب هو إعادة تصنيف للبلد المناسب لإقامة صاحب هذه البنود. وعلى هذا النحو ، فإن من الأكثر مناسبة أن تكون التغييرات مسجلة في حساب التغييرات الأخرى في حجم الأصول بدلا من اعتبارها تحويلات رأسمالية

نظام الحسابات القومية لعام 1993 لم يقدم توجيهات محددة بشأن معاملة تدفقات السلع والتغيرات في الحساب المالي الناجمة عن تغيير في الإقامة للأفراد .

3. السلع المرسلة إلى الخارج للتجهيز

نظام الحسابات القومية 2008 يوصي في الفصل السادس والفصل الرابع عشر بان الواردات والصادرات ينبغي ان تسجل على أساس تغيير الملكية. وهذا يعني أن هناك تدفق من الخدمات بين الدولة المالكة للسلع والبلد الذي يقدم خدمات التجهيز فالسلع ينبغي ألا تسجل واردات وصادرات وبدلا من ذلك ينبغي أن تسجل خدمة التجهيز كواردات خدمة بواسطة البلد المالك للبضائع وتصدير خدمة التجهيز بواسطة البلد الذي يوفر خدمة التجهيز
يوصى النظام بنفس المعاملة لتسجيل البضاعة الخاصة بمنشأة ما التي أرسلت للتجهيز الي منشأة اخري من نفس الشركة وداخل نفس الاقتصاد. فان خدمات التجهيز فقط هي التي ينبغي ان تسجل كناتج للمنشأة التي توفر خدمات التجهيز.

نظام الحسابات القومية 1993 يعالج السلع التي أرسلت إلى الخارج للتجهيز وعادت بعدها إلى البلاد من حيث أرسلت

دون تغيير فعلي لملكية البضائع كصادرات عندما غادرت البلد الأول و كواردات مرة أخرى عندما عادت الى البلاد. والبلد التي تضطلع بالتجهيز تعرضها كمنتج للسلع التي تسجل بقيمتها الكاملة ، حتى وإن لم يكن المعالج لم يدفع قيمة البضائع عند الدخول

3 - 2008 :

من خلال استقراء نتائج الاستبيان والاجابات والردود التي وصلت حتي الان من الدول المستجيبة نستطيع ان نستخلص النتائج التالية:

1- هناك ارتباط واضح بين الموقف التطبيقي لنظام 1993 في كل دولة ومدي تطبيق التعديلات التي تضمنها نظام 2008

2- لا توجد دولة واحدة من بين الدول العربية طبقت التعديلات المدرجة في النظام بكامل هيئتها

3 - تتركز التعديلات التي تم تطبيقها في بعض الدول العربية في :

أ - تعريف وتصنيف الفروع الموجودة بالدولة التابعة لوحدات غير مقيمة اي المقيمة في دولة اخري

ب - معالجة المشاريع العابرة للدول

ج - معالجة الشركات القابضة

د - معالجة المراكز الرئيسية

هـ - معالجة البحث والتطوير كإنتاج

و - المنهجية الموصي بها في حساب خدمات الوساطة المالية المقدرة بطريقة غير مباشرة

ز - قياس خدمات التأمين علي غير الحياة

ح - توسيع دائرة الاصول لتشمل البحث والتطوير- قواعد البيانات وبرامج الحاسوب

ط - تطبيق بعض التعديلات في تصنيف الاصول غير المالية المرتبط منها بالتكوين الراسمالي والاصول والالتزامات المالية

ي - معالجة تحسينات الاراضي

ك - الموارد البيولوجية المزروعة

ل - التمييز بين القطاع العام والخاص والحكومة

م - معالجة المدفوعات الاستثنائية من الحكومة الي الشركات العامة المساهمة وشبه المساهمة

ن - الموازنة بين مفاهيم الحسابات القومية والتنقيح السادس لدليل ميزان المدفوعات فيما يتعلق بمفهوم الإقامة ومركز الاهتمام ومعالجة البضائع المرسله للخارج للتجهيز او الاصلاح

س - مفهوم وتصنيف الانفاق الفردي والجماعي

ثالثا : دراسة حالة – الموقف التطبيقي لتعديلات نظام 3008 في مصر

1 - تطبيقات الحسابات القومية في مصر :

مرت تجربة تطبيقات الحسابات القومية في مصر بمراحل متعددة بدأت في شكل دراسات لتقدير الدخل القومي ثم تولي الجهاز المركزي للتعينة العامة والاحصاء مسؤولية تركيب الحسابات القومية وفق مفاهيم نظام 1953 ثم من بعده نظام 1968 ولكن بصورة جزئية في ضوء البيانات المتاحة فلم يحدث ان طبق النظام في ثوبه الكامل وكانت هناك فترة تاخير كبيرة عن الفترة المرجعية وصلت الي عدة سنوات

وفي نفس الوقت كانت وزارة التخطيط تعد بيانات تخطيطية ومتابعة تعتمد في كثير من مفاهيمها علي النظام الفرنسي الامر الذي نتج عنه ازدواج وتباين في التقديرات

وازاء حالة التاخير الكبير في بيانات الجهاز المركزي للاحصاء كانت بيانات التخطيط هي البيانات المعتمدة علي المستوى المحلي والدولي

وبعد صدور نظام الحسابات القومية 1993 والرغبة في تطبيق النظام برزت الحاجة الي تقييم التجربة السابقة بهدف التغلب علي الازدواجية والتاخير والتباين بين البيانات وقد ترتب علي هذه الدراسة انتقال اختصاص تركيب الحسابات القومية الي وزارة التخطيط في عام 1999 وانتقل الي الوزارة الفريق العامل في الحسابات القومية من الجهاز المركزي للاحصاء الي وزارة التخطيط وقد انضم اليهم عدد من عناصر الوزارة مشكلة بذلك الادارة المركزية للحسابات القومية وقد بذلت الوزارة الكثير من الجهد لتطوير العمل في الحسابات القومية والربط بينها وبين الجهاز المركزي للاحصاء وبعض المصادر الاحصائية الاخرى بالاضافة الي العديد من الدورات التدريبية لهذه الكوادر محليا وخارجيا وذلك بهدف الانتقال الي تطبيق نظام الحسابات القومية 1993 وقد كان ذلك من خلال مشروع للمعونة الامريكية باسم مشروع داتا لمدة خمس سنوات (2000\2005) وقد وضعت خطة لتطبيق هيكل الحسابات حسب تسلسلها في النظام علي مرحلتين هي :

المرحلة الاولى : وتشمل تركيب الحسابات الجارية بالاضافة الي حساب راس المال وذلك للقطاعات التنظيمية الخمس وفيما يلي عرض موجز للحسابات والجداول التي يتم تركيبها وفق مخطط المرحلة الاولى من تطبيق النظام :

- يتم في مصر تركيب الحسابات الجارية بالاضافة الي حساب راس المال (من بين حسابات التراكم) وذلك علي مستوي النشاط الاقتصادي (التنقيح الرابع) وكذلك علي مستوي القطاع التنظيمي الرئيسي والفرعي عدا القطاع الخاص الخاضع للسيطرة الاجنبية كقطاع فرعي من القطاعات التنظيمية
- هذا الي جانب حسابات قطاع العالم الخارجي (بقية العالم) الجارية بالاضافة الي حساب راس المال
- كما يتم تركيب الحسابات الاقتصادية المتكاملة لجميع قطاعات الاقتصاد القومي وصولا الي صافي الاقراض والاقتراض
- كما يتم تقدير مكونات الانفاق علي الناتج المحلي الاجمالي (نهج الانفاق)
- يتم ايضا تصنيف الانفاق الحكومي حسب التصنيف الوظيفي
- يتم تصنيف الانفاق الاستهلاكي النهائي حسب الغرض من النفقة
- يتم تصنيف الانفاق الاستهلاكي النهائي للهيئات التي لاتهدف الي الربح وتخدم العائلات حسب الغرض
- يتم تصنيف التكوين الراسمالي الثابت حسب النشاط الاقتصادي وحسب نوع الاصل الراسمالي
- يتم تصنيف القيمة المضافة الاجمالية حسب مكوناتها (الاجور - فائض التشغيل - الاهلاك - الضرائب علي المنتجات - الاعانات)
- يتم تركيب حسابات وتقديرات ربعية
- يتم تركيب مصفوفة العرض والاستخدام
- يتم تركيب جدول المدخلات والمخرجات
- يتم تركيب الحسابات بالاسعار الجارية فقط

- يتم تركيب الحسابات التابعة للسياحة

وقد طبقت الوزارة هذه التجربة اعتباراً من بيانات السنة المالية 1995/ 1996 واصدرت العديد من النشرات السنوية واستمرت في اصدار هذه النشرات السنوية و كان اخرها نشرة 2010/ 2011 وذلك ضمن اطار المرحلة الاولى المرحلة الثانية : وكانت تشمل الحسابات المالية وحسابات التراكم والميزانيات ومصفوفة العرض والاستخدام وجداول المدخلات والمخرجات وذلك يعني ان الانتقال الي المرحلة الثانية لم يتحقق بعد فيما يتعلق بتطبيق النظام بالكامل ولكن فقط تم تركيب مصفوفة العرض والاستخدام وجدول المدخلات والمخرجات اما باقي حسابات النظام (حسابات التراكم والميزانيات) فلم يتم تطبيقها بعد وذلك لعوامل كثيرة احصائية وبشرية

واثناء تنفيذ المرحلة الاولى صدر التعديل الاخير لنظام الحسابات القومية في شكل الحسابات القومية 2008 وقد كانت مصر متابعة لهذه التعديلات بالاتصال المستمر مع الجهات المعنية باعداد النظام الجديد وبعد صدوره حاولت الوزارة استيعاب بعض التعديلات التي تبناها النظام الجديد التي تقع في نطاق المرحلة الاولى من التطبيقات (الحسابات الجارية) في ضوء الامكانيات الاحصائية المتاحة وبالطبع هناك العديد من التعديلات التي تخص حسابات المرحلة الثانية وبذلك لم يتم التطرق اليها كما تطور العمل الي اعداد حسابات ربحية صاحبها تطوير في عدد من الارقام القياسية من قبل الجهاز المركزي للاحصاء مثل الرقم القياسي لاسعار المنتجين والرقم القياسي للانتاج بالاضافة الي تطوير الرقم القياسي لاسعار المستهلكين

ورغم تحسن مستوى نشر بيانات الحسابات القومية الا ان فترة التأخير ما زالت تقارب السنتين كما ان الوزارة ما زالت تعد التقديرات بالاسعار الجارية فقط ولم تتطرق الي التقديرات بالاسعار المثبتة

2 - الموقف التطبيقي للتعديلات الموصي بها في نظام الحسابات القومية 2008 في مصر

ويمكن باختصار التركيز علي بعض التعديلات التي تم تطبيقها من بين التعديلات التي اوصي بها نظام الحسابات القومية 2008 ومنها :

- 1 - تعريف وتصنيف الفروع الموجودة بالدولة التابعة لوحدات غير مقيمة اي المقيمة في دولة اخري
- 2 - معالجة المشاريع العابرة للدول
- 3- معالجة الشركات القابضة
- 4 - معالجة المراكز الرئيسية
- 5 - معالجة البحث والتطوير كإنتاج
- 6 - المنهجية الموصي بها في حساب خدمات الوساطة المالية المقدرة بطريقة غير مباشرة
- 7 - قياس خدمات التأمين علي غير الحياة
- 8 - توسيع دائرة الاصول لتشمل البحث والتطوير - قواعد البيانات وبرامج الحاسوب
- 9- تطبيق بعض التعديلات في تصنيف الاصول غير المالية المرتبط منها بالتكوين الراسمالي والاصول والالتزامات المالية
- 10 - معالجة تحسينات الاراضي
- 11 - الموارد البيولوجية المزروعة
- 12 - التمييز بين القطاع العام والخاص والحكومة
- 13- معالجة المدفوعات الاستثنائية من الحكومة الي الشركات العامة المساهمة وشبه المساهمة
- 14 - الموائمة بين مفاهيم الحسابات القومية والتنقيح السادس لدليل ميزان المدفوعات فيما يتعلق بمفهوم الإقامة ومركز الاهتمام ومعالجة البضائع المرسله للخارج للتجهيز او الاصلاح
- 15 - مفهوم وتصنيف الانفاق الفردي والجماعي

3 - المشاكل التي تعترض تطبيقات الحسابات القومية بصورتها المتكاملة في مصر :

- 1 - القصور الواضح في الاحصاءات النوعية وعدم الاتساق فيما بينها الامر الذي لا يخدم الانتقال الي المرحلة الثانية من البرنامج
- 2 - عدم الشمول في الاحصاءات النوعية وخاصة المتعلقة منها بالقطاع الخاص غير المنظم والانشطة التي تعمل خارج المنشآت وهي أنشطة لا تتوفر عنها بيانات وغير مغطاه احصائيا ويتم تقديرها وفق طرق واساليب غير مباشرة وبهذه الصورة تفتح المجال للتدخل
- 3 - الاطر الاحصائية تعاني من مشاكل كثيرة وتؤثر تأثيرا قويا علي البيانات سواء المحسوبة عن طريق الحصر الشامل او العينة الامر الذي يجعلنا نشير الي اهمية اعداد السجل القومي للمنشآت وهو ما زال حتي الان محل الدراسة ولاشك ان السجل القومي للمنشآت لا يقل اهمية عن السجل القومي للسكان
- 4 - الانسياب والتدفق السريع والامن للبيانات بين المصادر المختلفة والادارة المعنية بالحسابات القومية ومعظمها من خارج الوزارة حيث ان وزارة التخطيط غير منتجة للبيانات الاحصائية النوعية اللازمة لتركيب الحسابات القومية
- 5 - دعاوي السرية بالنسبة لبعض البيانات وعدم توفرها نهائيا او توفرها جزئيا او عدم توفرها علي المستوي التفصيلي المطلوب لاغراض الحسابات القومية وعدم الاتساق فيما بينها
- 6 - عدم انتظام الدورية في تنفيذ المسوح الاحصائية والتعدادات الاقتصادية (سيتم تنفيذ تعداد اقتصادي هذا العام) وعدم وفاء البيانات التي يتم جمعها لاغراض الحسابات القومية
- 7 - عدم الالتزام بالاطار المفاهيمي للحسابات القومية عند اعداد الاحصاءات النوعية
- 8 - ارتفاع نسبة عدم الاستجابة في نتائج بعض الاحصاءات النوعية يمثل عاملا هاما خاصة في ظل مشكلة صعوبة التعرف علي الاطار الحقيقي الذي يجب تحديثه بصفة دورية
- 9 - قلة عدد الكوادر الاحصائية بادارة الحسابات القومية وعدم توفير اعداد مناسبة من الكوادر الجديدة للاحلال

4 - الجهات المعنية بتطبيق نظام الحسابات القومية في مصر :

تطبيق الحسابات القومية عمل جماعي يحتاج الي توافر الجهود بين الاجهزة المعنية والتنسيق الكامل فيما بينها ومن اهم هذه الجهات :

وزارة التخطيط : بصفتها الجهة المنوط بها حاليا تركيب الحسابات القومية وهي جهة غير مخول لها جمع بيانات احصائية او تنفيذ مسوح او تعدادات اقتصادية او احصاءات نوعية تخدم اغراض الحسابات القومية بمفهومها الشامل الذي اشرنا اليه الامر الذي يعني ضرورة التنسيق مع الجهاز المركزي للاحصاء بصفته المنتج الرئيسي للبيانات

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء : وهو الجهة المناط بها توفير البيانات الاحصائية من خلال المسوح والتعدادات الاقتصادية السنوية والدورية وتوفير الاحصاءات النوعية التي تخدم اغراض الحسابات القومية اذا ما نفذت طبقا للمواصفات الدولية ومن ثم فقد تم دراسة الاتساق والتنسيق بين الوزارة والجهاز بهدف الانسياب الجيد للمعلومات الي ادارة الحسابات القومية في الوقت المناسب حتي قبل ان تصدر في شكل نشرات كما بذلت جهود لتوحيد التعاريف والمفاهيم

وفي عام 2010 انشا الجهاز ضمن هيكله التنظيمي ادارة للحسابات القومية يتم حاليا اعدادها وتدريب الكوادر الخاصة بها لتوفير الاحصاءات وفق احتياجات الحسابات القومية وقد قام الجهاز المركزي للاحصاء بتركيب مصفوفة العرض والاستخدام وكذلك جدول المدخلات والمخرجات لعام 2008\2009 وجاري حاليا تركيب مصفوفة مماثلة لعام 2010\2011

وزارة المالية : تهتم وزارة المالية بميزانية الدولة (الحكومة) من حيث الايرادات والمصروفات وهي بذلك توفر بيانات لتركيب حسابات قطاع الحكومة العامة ضمن القطاعات التنظيمية في الحسابات القومية وقد طبقت وزارة المالية دليل احصاءات مالية الحكومة 2001 الذي يوصي به صندوق النقد الدولي وهذا الدليل متنسق ومربوط ربطا كاملا بنظام الحسابات القومية ولاشك ان تطبيق هذا الدليل يخدم اغراض الحسابات القومية من حيث الشفافية والتفصيلات الملائمة

البنك المركزي : وهو يوفر بصفة دورية ميزان المدفوعات الذي يعتبر المصدر الوحيد لتركيب قطاع العالم الخارجي (بقية العالم) ويبدل صندوق النقد الدولي جهودا ضخمة لتقوم البنوك المركزية باعداد موازين المدفوعات وفق الدليل الخاص بذلك (دليل ميزان المدفوعات التنقيح السادس) المعد من قبل الصندوق وهذا الدليل متنسق تماما ومربوط ربطا كاملا مع نظام الحسابات القومية 2008

مصادر اخري : هناك مصادر اخري تستخدمها ادارة الحسابات القومية لاستكمال النقص في البيانات او الحصول علي المعلومات غير المغطاه احصائيا

وكما هو الشأن في العالم كله يتولد الطلب علي تطوير تطبيقات الحسابات القومية من الاحتياجات التحليلية التي يطلبها الباحثون وصناع القرار ومقابلة التطورات في العلاقات والمعاملات علي المستوي المحلي والمستوي الدولي وكذلك الطلب الناتج عن احتياجات التنمية والنمو الاقتصادي والاجتماعي اذ تعتبر الحسابات القومية اداة او نموذج لازم للاغراض التخطيطية وكذلك لاغراض المتابعة وتصحيح مسارات التنمية

و نامل في الفتر المقبلة ان تهتم الجهات المعنية بهذه الدراسات والتحليلات مما يخلق طلبا متزايدا علي هذه المعلومات ومن ثم يخلق طلبا علي الحسابات القومية بمفهومها الشامل الامر الذي يخلق طلبا علي الاحصاءات النوعية ويخلق و عيا احصائيا لدي منتجي ومعدي البيانات وكذلك مستخدميها ولاحداث تطور واضح في تطبيقات الحسابات القومية فانه يلزم:

- 1 – التعرف علي احتياجات مستخدمي البيانات سواء من الباحثين او الدارسين او متخذي القرار والمعنيتين بتطوير المنظومة التخطيطية فالتخطيط هو المستخدم الاساسي للحسابات القومية
- 2 – التنسيق الكامل بين الجهات المعنية بتركيب الحسابات القومية والتكامل فيما بينها وبصفة خاصة بين وزارة التخطيط والجهاز المركزي للاحصاء ووزارة المالية والبنك المركزي علي ان يغطي هذا التنسيق المجالات التالية:
الالتزام بالتعاريف والمفاهيم والتصانيف الدولية والمرتبطة بنظام الحسابات القومية عند اعداد الاحصاءات النوعية
تحديد مواعيد ثابتة لتدقق البيانات وانسيابها بين الجهات المنتجة لها وادارة الحسابات القومية وتحديد موعد ثابت لاصدار النشرة السنوية او التقديرات الفصلية
- 3 – تحديث الاطر الاحصائية لتتلاءم في الاسقاط او التكرار والاهتمام باستكمال السجل القومي للمنشات (سجل الاعمال)
- 4 – تغطية الانشطة والقطاعات غير المغطاه احصائيا ومن اهمها القطاع غير المنظم والانشطة خارج المنشات واعداد دراسات مستقلة لحصر هذه الانشطة وتقديرها
- 5 – تحديد مواعيد ثابتة منتظمة لتنفيذ المسوح والتعدادات الاقتصادية والانتظام في دوريتها ونشر بياناتها
- 6 – الاتفاق علي تصميم الاستبيانات او الاستمارات التي يتم بموجبها جمع البيانات بما يخدم اغراض الحسابات القومية وتركيبها في ثوبها الكامل

المرفقات

المرفق الاول
معالجة خدمات الوساطة المالية
المقدرة بطريقة غير مباشر

معالجة خدمات الوساطة
المالية المقدرة بطريقة غير مباشرة
في نظام الحسابات القومية 1993م

تعريف الوساطة المالية :-

تعرف الوساطة المالية بأنها نشاط إنتاجي تتكبد فيه الوحدة المؤسسية خصوماً على حسابها الخاص بغرض امتلاك أصول مالية وذلك بالاشتغال في معاملات مالية في السوق . ويتمثل دور الوسطاء الماليين في توجيه الأموال من الدائنين إلى المدينين عن طريق الوساطة فيما بينهم حيث يجمعون الأموال من الدائنين (المودعين) لتحويلها أو إعادة تجميعها وتوفيرها للمستدينين (المقترضين) كما يمكن أن تقوم هذه الوحدات بإصدار كمبيالات أو سندات أو أوراق مالية على حسابهم الخاص (خلق الائتمان) ثم يستخدمون هذه الأموال لإعطاء سلف أو قروض للآخرين وهم بذلك يتكبدون خصوماً على حسابهم الخاص . وقد تطورت خدمات الوساطة المالية كثيراً لدرجة أنه أصبح من الصعب التمييز بينها وبين الأنشطة المالية الأخرى (الخدمات المساعدة للوساطة المالية) وعادة تقوم الشركات التي وظيفتها الرئيسية الوساطة المالية بتقديم العديد من الخدمات المساعدة .

التصنيفات الفرعية لقطاع المشروعات المالية :

وكما أشرنا صنف النظام المشروعات المالية الى قطاعات فرعية هي : (أ) المصرف المركزي ، (ب) شركات قبول الودائع باستثناء البنك المركزي ، (ج) وصناديق استثمار سوق المال ، (د) صناديق الاستثمار بخلاف صناديق استثمار سوق المال ، (هـ) الوسطاء الماليين الآخرون باستثناء شركات التأمين وصناديق التقاعد ، (و) الخدمات المالية المساعدة ، (ز) المؤسسات المالية الاسيرة والمقرضون ، (ح) شركات التأمين و (ط) صناديق التقاعد

أولاً: الوسطاء الماليون (عدا شركات التأمين وصناديق معاشات التقاعد) :-

- يقوم هؤلاء الوسطاء الماليون بقبول الودائع واقتراض الأموال وأقراضها إلى وحدات مؤسسية أخرى بأسعار فائدة تختلف عن تلك التي حصلوا بها على هذه النقود وبذلك فإنهم وسطاء بين المقرضين والمقترضين. وهم بذلك يعرضون أنفسهم للمخاطر بتحملهم التزامات على حسابهم الخاص في الأسواق المالية.

- ويدير الوسطاء الماليون معظم أموالهم من الودائع كما أن بعضهم قد يبيع كمبيالات أو سندات أو أوراقاً مالية أخرى ويقدمون الأموال في شكل قروض أو سلف أو شراء كمبيالات أو سندات أو أوراق مالية أخرى (عن طريق خلق الائتمان). وبهذه الطريقة يحولون الأموال التي يتلقونها بطرائق أكثر ملائمة لمتطلبات المقرضين وعادة تكون معدلات العائد الذي يحصل عليه الوسطاء الماليون عن الأموال التي يقرضونها أعلى من المعدلات التي يدفعونها على الأموال التي يقرضونها ومن هذا الفرق يقومون بتسديد نفقاتهم ثم توفير فائض تشغيل

- وقد يقدم الوسطاء الماليون أنواع من الخدمات التي يحصلون مقابلها على ثمن مباشر وتقييم هذه الخدمات على أساس الثمن المحصل مقابل الخدمة مثل خدمات دراسة الجدوى ، الاستشارات ، تبديل العملة ، السمسرة ، تحويل عملة ، فتح حسابات ، تحصيل شيكات ... الخ وبالطبع تقدير قيمة هذه الخدمات لا يثير أى مشكلة . ولكن المشكلة تنشأ في طريقة تقدير الخدمات التي لا يتقاضون عنها ثمنا مباشرا وهي تمثل الجزء الأكبر من إنتاج هذا القطاع. ومقابل ذلك يقومون بدفع أسعار فائدة إلى المقرضين أقل من أسعار الفائدة التي يحصلون عليها من المقترضين وتستعمل صافي الحصلة لتغطية نفقاتهم وتوفير فائض تشغيل ولذلك لابد من اللجوء إلى طريقة غير مباشرة لقياس قيمة الخدمات التي لا يتقاضى الوسطاء الماليون عنها ثمنا مباشرا وهذه الطريقة غير المباشرة كما اوصي بها نظام الحسابات القومية 2008 بان تقدر الوساطة المالية وفق المعادلة التالية

وذلك باستخدام سعر مرجعي على افتراض أن هذه الودائع yD والقروض yL والسعر المرجعي rr .

فان انتاج خدمات الوساطة المالية يجب ان تحسب وفقا للصيغة

$$(rL - rr) yL + (rr - rD) yD$$

كما اوصي نظام 2008 للحسابات القومية بان خدمات الوساطة المالية لا تنطبق إلا على القروض والودائع فقط عندما تكون هذه القروض والودائع مقدمة ، أو مودعة لدى او بواسطة المؤسسات المالية فقط .

ولكن خلق هذا الانتاج المقدر (الخدمة) يتطلب ضرورة معالجته في القطاعات الاخرى المستخدمة له

وعليه فإنه يجب أن يتم معالجة هذه لخدمات المحتسبة التي احتسبت انتاجا كاستهلاك وسيط للمشاركة أو الاستهلاك النهائي للأسر أو الصادات لغير المقيمين في القطاعات أو الانشطة المستخدمة لها نظرا لما لذلك من آثار على المجاميع الاقتصادية المختلفة وعلى الحسابات في النظام

وعلى ضوء ذلك يمكن أن تحسب وتوزع الخدمات المحتسبة كما هو موضح في المثال المبسط كما يلي :-

البيان	القيمة	سعر الفائدة في السوق المالي	العائد(الفائدة المحصلة او المدفوعة)	سعر الفائدة المرجعي RR	العائد المستحق الدفع او التحصيل	خدمات الوساطة المحتسبة
القروض الى:	1000	RL	119		80	39
القطاع غير المالي	400	%15	60	%8	32	28
الحكومة	500	%10	50	%8	40	10
العالم الخارجى	100	%9	9	%8	8	1
الودائع من:	1000	RD	58		80	22
العائلات	600	%6	36	%8	48	12
القطاع غير المالي	200	%5	10	%8	16	6
العالم الخارجى	200	%6	12	%8	16	4
جملة						39+22 61=

حصة القطاع غير المالي من خدمات الوساطة المالية $34 = 6 + 28 =$

حصة العائلات من خدمات الوساطة $12 = 12 + 0 =$

حصة العالم الخارجى من خدمات الوساطة $5 = 4 + 1$

حصة الحكومة من خدمات الوساطة $10 =$

حصة المقترضون من خدمات الوساطة = 39

حصة المودعون من خدمات الوساطة = 22

ومن خلال الجدول يمكن توزيع الخدمات بين المودعين والمقترضين فمثلا :

أ بالنسبة للمقترضين من الوسطاء الماليين : نصيبهم من الخدمة المحتسبة هو عبارة عن الفرق بين الفائدة التي دفعوها فعلاً على القروض والمبالغ التي كانوا سيدفعونها لو استعمل سعر الفائدة المرجعي .(دفعوا أكثر مما يجب) والتي قدرت من الجدول بمبلغ 39

ب بالنسبة للمودعين : فان نصيبهم من الخدمة المحتسبة هو عبارة عن الفرق بين الفائدة التي كانوا سيحصلون عليها لو استعمل سعر الفائدة المرجعي وتلك الفائدة التي حصلوا عليها فعلاً. (حصلوا على أقل مما يجب) والتي قدرت من الجدول بمبلغ 22

وذلك يعنى أنه حتى يمكن تطبيق هذه المنهجية لتوزيع الخدمة المحتسبة لابد من توفر بيانات تفصيلية عن المودعون والمقترضون حسب النشاط الاقتصادي والقطاع وقد يكون هناك صعوبة في توفير هذه المعلومات ولذلك يمكن استخدام مؤشرات أخرى مثل نسبة مجموع الأصول والخصوم المالية القائمة بين الوسطاء الماليين ومختلف المستعملين أو نسبة أية عناصر مالية أخرى مثل القروض ، الودائع ... الخ .

ويعتبر توزيع خدمات الوساطة المالية بين المستخدمين بوصفها مدفوعات مقابل خدمات ولذلك آثاره الهامة على تدفقات السلع والخدمات (المخرجات ، الاستهلاك الوسيط ، الاستهلاك النهائي ، الواردات والصادرات) مما يعنى التأثير على القيمة المضافة للصناعات المستخدمة وعلى إجمالي الناتج المحلي والإنفاق الاستهلاكي النهائي والصادرات والواردات

مثال توضيحي آخر لتقدير قيمة الخدمات المالية المقيسة بطريقة غير مباشرة وتوزيعها على القطاعات المستخدمة لها :

فكما نعلم يحصل الوسطاء الماليون على فوائد من المقترضين المقيمين ومن العالم الخارجي كما يدفع الوسطاء الماليون فوائد إلى المودعين المقيمين وإلى العالم الخارجي

وتقدر قيمة هذه الخدمات وفق المعادلة السابق الإشارة إليها وهناك مجموعة من المعلومات التي يمكن بمقتضاها اعداد المثال التالي

والمعلومات المتوفرة هي:

1 - الفوائد المدفوعة بواسطة المؤسسات المالية 77

2- الفوائد المحصلة بواسطة المؤسسات المالية 125

والمعلومات المحصلة بواسطة المؤسسات المالية تفصيلها كالاتى:

66	من القطاع غير المالي
22	من الحكومة العامة
17	من الأسر المعيشية
7	من الهيئات التي لا تهدف إلى الربح
13	من العالم الخارجي

والفوائد المدفوعة بواسطة المؤسسات المالية تفصيلها كالآتي:

22	إلى القطاع غير المالي
12	إلى الحكومة العامة
33	إلى الأسر المعيشية
5	إلى الهيئات التي لا تهدف إلى الربح
5	إلى العالم الخارجي
77	المجموع

فتكون خدمات الوساطة المالية المقدرة بطريقة غير مباشرة .

$$\begin{array}{rclcl} \text{= الفوائد المحصلة} & - & \text{الفوائد المدفوعة} & & \\ 125 & - & 77 & = & 48 \end{array}$$

وهو يعادل ما حصل عليه الوسطاء الماليون مقابل دفع فوائد أقل مما يجب إلى المودعين والحصول على فوائد أكثر مما يجب من المقترضين ويمكن التعرف على حصة كل فريق من الخدمة المحتسبة على النحو التالي:

1- المبلغ الذي حصل عليه الوسطاء الماليون = 125 - 77 = 48 وهو يساوي قيمة الخدمة المحتسبة بطريقة غير مباشرة وتوزع كالتالي:

* من المودعين 77 - 48 = 29 أقل مما يجب دفعه

* من المقترضين 48 - 29 = 19 = 125 - 106 (77 + 29) = 19 أكثر مما يجب الحصول عليه
وبدرجة أكثر تفصيلا نجد أن :

الفوائد المحصلة والمدفوعة بواسطة مؤسسات الوساطة المالية

القيمة (rd*d)	الفوائد المدفوعة بواسط المؤسسات المالية	القيمة (r1*1)	الفوائد المحصلة بواسطة المؤسسات المالية
22	إلى القطاع غير المالي	66	من القطاع غير المالي
12	إلى الحكومة العامة	22	من الحكومة العامة
33	إلى الأسر المعيشية	17	من الأسر المعيشية
5	إلى الهيئات التي لا تهدف إلى الربح	7	من الهيئات التي لا تهدف إلى الربح
5	إلى العالم الخارجي	13	من العالم الخارجي
77	جملة المدفوع	125	جملة المحصل

ولما كانت الفوائد المحصلة 125 (مجموع L * RL) والفوائد المدفوعة 77 (مجموع RD * D) فإن قيمة الخدمات المحتسبة هي 48 .

حيث المودعين قد حصلوا على 29 أقل مما يجب الحصول عليه (77-48) والمقترضون قد دفعوا 19 أكثر مما يجب عليهم دفعه (48-29) وكلا المبلغين حصل عليهم القطاع المالي ومن ثم فإن الخدمة المحتسبة تساوي 48 = 19+ 29

معالجة خدمات الوساطة المالية المقدرة بطريقة غير مباشرة وتأثيرها على الحسابات والقطاعات

الطريقة الأولى

حيث يتم تخصيص خدمات الوساطة المالية المقيسة بطريقة غير مباشرة إلى القطاعات المؤسسية التي استخدمتها والغرض من تخصيص هذه الخدمات هو تحديد عمليات الشراء الضمني. هذه وتصنيفها بحسب القطاع الذي تحمل الإنفاق سواء في شكل استهلاك وسيط أو إنفاق نهائي أو صادرات .

إذا فالخطوة الأولى في تخصيص الخدمات هي تحديد المبلغ الذي :

(1) كسبه الوسطاء الماليون المقيمون من خدمات الوساطة المالية.

(2) المبلغ الذي تحمله المقترضون من هذه الخدمات

(3) المبلغ الذي تحمله المودعون من هذه الخدمات

. ومن واقع المثال نجد أن :-

- 1 المبلغ الذي حصل عليه الوسطاء $48 = (77 - 125)$
 - 2 المبلغ الذي تحمله المودعون $29 = 48 - 77$ وكان من حقهم الحصول عليه
 - 3 المبلغ الذي تحمله المقترضون $19 = 29 - 48$ وكان من حقهم الا يدفعوه
- ويمكن أن يوضح الجدول التالي توزيع الخدمات المحتسبة على القطاعات التنظيمية المختلفة

توزيع الخدمات المحتسبة على القطاعات

القطاع	فوائد محصلة	فوائد مستحقة التحصيل *	الفرق	فوائد مدفوعة	فوائد مستحقة الدفع *	الفرق	جملة الخدمة المحتسبة
المشروعات غير المالية	22	30	8	66	56	10	18
الحكومة العامة	12	14	2	22	20	2	4
الاسر المعيشية	33	49	16	17	14	3	19
الهيئات التي لا تهدف الى الربح	5	7	2	7	6	1	3
العالم الخارجى (على الصادرات)	5	6	1	13	10	3	4
جملة	77	106	29	125	106	19	48

* الفوائد المستحقة التحصيل او الدفع يتم حسابها على أساس أى من المنهجيات المشار اليها سابقا (سعر فائدة مرجعى , متوسط سعر الفائدة, الخ)

ملاحظات وبيانات تكميلية لأغراض المثال:

الفائدة التي يدفعها القطاع المالى الى المقرضين غير المقيمين (العالم الخارجى) = 5

الفائدة التي تدفعها الحكومة كمقترض الى بقية العالم الخارجى = 17 (ليس عن طريق القطاع المالى الوطنى)

الفائدة التي دفعها العالم الخارجى الى المقرضين المقيمين (المشروعات غير المالية) = 3

ثمن الخدمة التي تدفعها الحكومة كمقترض الى بقية العالم = 2 (عن غير طريق القطاع المصرفي) تعتبر استيراد خدمات وساطة قيمة الخدمات المحتسبة في قطاع العالم الخارجى تعالج كصادرات = 4 فى الجدول السابق

الفائدة مستبعدا منها ثمن الخدمة الذى تدفعه الحكومة كمقترض الى بقية العالم الخارجى = 15 (17 - 2)

فإذا فرضنا أن قيمة الخدمة المكتسبة من الفائدة المدفوعة إلى بقية العالم (20) والفائدة المكتسبة من بقية العالم (3) فإنه يمكن أن تكون الحسابات القطاعية على النحو التالي

الحسابات القطاعية

قطاع المشروعات المالية

القيمة	الموارد	القيمة	الاستخدامات
125	الفوائد المحصلة من جميع القطاعات	77 48	الفوائد المدفوعة الى جميع القطاعات خدمات الوساطة المالية المقدرة بطريقة غير مباشرة

قطاع المشروعات غير المالية

القيمة	الموارد	القيمة	الاستخدامات
22	الفوائد المحصلة من الوسطاء الماليين	66	الفوائد المدفوعة الى الوسطاء الماليين
30	الفوائد الواجبة التحصيل	56	الفوائد الواجب دفعها
8	خدمات الوساطة المالية المقدرة بطريقة غير مباشرة	10	خدمات الوساطة المالية المقدرة بطريقة غير مباشرة

قطاع الحكومة العامة

القيمة	الموارد	القيمة	الاستخدامات
12	الفوائد المحصلة من الوسطاء الماليين	22	الفوائد المدفوعة الى الوسطاء الماليين
14	الفوائد الواجبة التحصيل	20	الفوائد الواجب دفعها
		2	خدمات الوساطة المالية المقدرة بطريقة غير مباشرة
		17	فوائد مدفوعة للعالم الخارجى (ليس عن طريق القطاع المالى)
2	خدمات الوساطة المالية المقدرة بطريقة غير مباشرة	15	الفوائد الواجب دفعها الى العالم الخارجى
		35	جملة الفوائد الواجب دفعها بواسطة الحكومة

قطاع الاسر المعيشية

القيمة	الموارد	القيمة	الاستخدامات
--------	---------	--------	-------------

33	الفوائد المحصلة من الوسطاء الماليين	17	الفوائد المدفوعة الى الوسطاء الماليين
49	الفوائد الواجبة التحصيل	14	الفوائد الواجب دفعها
16	خدمات الوساطة المالية المقدرة بطريقة غير مباشرة	3	خدمات الوساطة المالية المقدرة بطريقة غير مباشرة

قطاع الهيئات التي لاتهدف الى الربح وتخدم العائلات

القيمة	الموارد	القيمة	الاستخدامات
5	الفوائد المحصلة من الوسطاء الماليين	7	الفوائد المدفوعة الى الوسطاء الماليين
7	الفوائد الواجبة التحصيل	6	الفوائد الواجب دفعها
2	خدمات الوساطة المالية المقدرة بطريقة غير مباشرة	1	خدمات الوساطة المالية المقدرة بطريقة غير مباشرة

قطاع العالم الخارجى

القيمة	الموارد	القيمة	الاستخدامات
5	الفوائد المحصلة من الوسطاء الماليين	13	الفوائد المدفوعة الى الوسطاء الماليين
6	الفوائد الواجبة التحصيل	10	الفوائد الواجب دفعها
1	خدمات الوساطة المالية المقدرة بطريقة غير مباشرة	3	خدمات الوساطة المالية المقدرة بطريقة غير مباشرة
17	فوائد محصلة من الحكومة		
15	فوائد واجبة التحصيل من الحكومة		
2	خدمة مقدرة من خارج الجهاز المصرفى		

ويمكن أن يأخذ توزيع الفوائد الواجبة الدفع او التحصيل والخدمات المقدرة بطريقة غير مباشرة الشكل التالى كما هو موضح فى الجدول التالى

	الموارد	الاستخدامات		
22	متحصلات فعلية	33	56	قطاع المشروعات غير المالية
8	خدمة مقدرة محلية			مدفوعات فعلية
3	خدمة مقدرة من العالم الخارجى			ناقص الخدمة المحتسبة
125	متحصلات فعلية	106	106	قطاع المشروعات المالية
19	ناقص خدمة مقدرة			مدفوعات فعلية
				زائد خدمة مقدرة
12	متحصلات فعلية	14	35	قطاع الحكومة العامة
2	خدمة مقدرة		20	الى القطاع المالى
			22	مدفوعات فعلية
			2	ناقص خدمة محتسبة
			15	الى العالم الخارجى
			17	مدفوعات فعلية
			2	ناقص خدمة محتسبة
33	متحصلات فعلية	49	14	قطاع الاسر المعيشية
16	خدمة مقدرة			مدفوعات فعلية
				ناقص خدمة محتسبة

5 2	متحصلات فعلية خدمة مقدرة	7	6	7 1	الهيئات التي لا تهدف الى الربح وتخدم العائلات مدفوعات فعلية ناقص خدمة محتسبة
5 1 17 2	مدفوعات فعلية خدمة مقدرة متحصلات فعلية خدمة مقدرة	21 6 15	13	10 3	قطاع العالم الخارجي الصادرات مدفوعات فعلية زائد خدمة محتسبة الواردات
219 50		230	230	219 50	المدفوعات الفعلية للفوائد الخدمة المقدرة

التوزيع النهائي للفوائد

القطاع غير المالي

الاستخدامات		الموارد	
56 (10-66)	فوائد	33	30+3 من العالم الخارجي)

القطاع المالي

106 (29+77)	فوائد	فوائد	106 (19-125)
----------------	-------	-------	-----------------

قطاع الحكومة

35	فوائد 15+20 الى العالم الخارجي	فوائد	14
----	-----------------------------------	-------	----

قطاع الاسر

14	فوائد	فوائد	49
----	-------	-------	----

قطاع الهيئات التي لا تهدف الى الربح

6	فوائد	7	فوائد
---	-------	---	-------

قطاع العالم الخارجي

13 (3+10)	فوائد	21 (15+6)	فوائد
--------------	-------	--------------	-------

الاثار التي تترتب على هذه المعالجات على القطاعات والمجاميع الاقتصادية المختلفة يمكن تبينها كما يلي:
الاثار المترتبة على معالجة الخدمات المحتسبة على المجاميع الاقتصادية

			57	على المخرجات	اولا	على المخرجات
مباشرة على الانتاج			زائد 48	1	قطاع المشروعات المالية	قطاع المشروعات المالية
من خلال الاستهلاك الوسيط	2 2 2	زيادة في المدفوعات نقص في المتحصلات زيادة في المدفوعات الى الخارج	زائد 6	2	قطاع الحكومة العامة	قطاع الحكومة العامة
من خلال الاستهلاك الوسيط	1 2	زيادة في المدفوعات نقص في المتحصلات	زائد 3	3	الهيئات التي لاتهدف الى الربح	الهيئات التي لاتهدف الى الربح
		استيراد خدمات وساطة مالية	2	(ثانيا	المنتجون غير المقيمين
	3 1	زيادة في المدفوعات من العالم الخارجى نقص في متحصلات العالم الخارجى	زائد 2		الواردات	الواردات
			27	على الاستهلاك الوسيط	ثالثا	على الاستهلاك الوسيط
		كما هو مبين عاليه	0 18 6 0 3		قطاع المشروعات المالية قطاع المشروعات المالية قطاع الحكومة العامة قطاع الاسر المعيشية الهيئات التي لاتهدف الى الربح	قطاع المشروعات المالية قطاع المشروعات المالية قطاع الحكومة العامة قطاع الاسر المعيشية الهيئات التي لاتهدف الى الربح
تعادل الزيادة فى الوسيط		من المشروعات غير المالية	30 -18 48 0 0		رابعاً	على القيمة المضافة
			28	على الاستهلاك النهائى	خامسا	على الاستهلاك النهائى
		كما هو مبين عاليه	6		قطاع الحكومة العامة	قطاع الحكومة العامة

قطاع الاسر المعيشية	قطاع الاسر المعيشية	19	زيادة فى المدفوعات نقص فى المتحصلات	3 16
قطاع الهيئات التى لاتهدف الى ال	قطاع الهيئات التى لاتهدف الى الربح	3	كما هو مبين عاليه	
على الصادرات	سادسا على الصادرات	4	تصدير خدمات وساطة مالية	
			دفعها المقترضون غير المقيمين حصل عليها المقرضون غير المقيمين	3 1
الانفاق على الناتج المحلى	الانفاق على الناتج المحلى سابعا ؟الناتج المحلى	30	$28+4-2=$	
جملة الخدمة المحتسبة	جملة الخدمة المحتسبة	50	$18+6+3+19+4$	

وبصورة أخرى يمكن عرض آثار توزيع الخدمات المحتسبة على المجاميع الاقتصادية المختلفة على النحو التالى

1 - الآثار على المخرجات :

الشركات المالية + 48
الحكومة العامة 6 (2+2+2 من الخارج)
الهيئات لاتهدف الى الربح 3 (2+1)

2- الآثار على الواردات:

الموارد (عالم خارجى 2)

3 - الآثار على الاستهلاك الوسيط

18	القطاع غير المالي
0	القطاع المالي
6 (2+4)	قطاع الحكومة
0 -	قطاع الأسر
3 (2+1)	الهيئات التى لاتهدف الى الربح
27	جملة

4 - الآثار على الاستهلاك النهائى

-	القطاع غير المالي
6	القطاع المالي
19	قطاع الحكومة
3	قطاع الأسر
28	الهيئات اللاربحية
	جملة

5 - الآثار على الصادرات

عالم خارجي	4
------------	---

- 6- الآثار على الناتج المحلي:
الآثار على الانتاج 57
- الآثار على الوسيط 27
الآثار على القيمة المضافة = 30
7 - الآثار على القيمة المضافة = 30
المشروعات غير المالية - 18
المشروعات المالية + 48

ومن ثم نلاحظ أنه بعد اقتطاع قيمة الخدمات المحتسبة من مجموع ما دفعه المقترضون فعلاً وإضافة ما تلقاه فعلاً وبحكم التعريف نجد أن مقدار الفائدة الذي حصل عليه الوسطاء الماليون المقيمون مساوياً لمقدار الفائدة الذي دفعوه ، وهذه المجموعة من الفوائد المتلقاه والمدفوعة أي بعد خصم الخدمة المحتسبة من الجانبين الدائن والمدين هي التي تظهر في بند الفوائد في حساب تخصيص الدخل الأولي في قطاع المشروعات المالية

- ولما كانت قيمة الخدمات المقدرة للوساطة المالية التي ينتجها الوسطاء الماليون المقيمون في مثالنا هذا قدرت بمبلغ 48 ومخرجات بقية العالم قدرت بمبلغ 2 وهي تمثل مستوردات . وعليه فإن مجموع قيمة الخدمات المقدرة يساوي 50 .

- ولما كانت خدمات الوساطة المالية التي يدفعها المقترضون غير المقيمين (العالم الخارجي) قيمتها 3 والتي يدفعها المقرضون غير المقيمين (العالم الخارجي) قيمتها 1 إلى الوسطاء الماليين المقيمين فهي تمثل الصادرات 4 .

- وتكون المشروعات غير المالية نصيبها 18 (10 + 8)
- والمؤسسات غير الهادفة للربح نصيبها 3 (2+1)
- والحكومة العامة نصيبها 6 (2+2+2)
- والأسر المعيشية نصيبها 19
- والصناديق نصيبها 4

المجموع = 50

وعلى ذلك ولكي تكتمل المعاملة فإنه يجب طرح الأنصبة الخاصة بالاستهلاك الوسيط في قطاع المشروعات غير المالية (18) والمالية (صفر) والأسر (صفر) من القيمة المضافة أي أن الاستهلاك الوسيط في هذه القطاعات يزيد بقيمة هذه الخدمة المقدرة ، وبالتالي يقل الناتج المحلي (القيمة المضافة) بهذه القيمة ، ويجب أن نلاحظ أن زيادة الاستهلاك الوسيط للحكومة والمؤسسات التي لا تهدف إلى الربح يزيد قيمة مخرجاتها وبالتالي قيمة إنفاقها الاستهلاكي النهائي بنفس القيمة (3+6) نظراً لأن مخرجات هذين القطاعين يقدر بالتكلفة ولكن القيمة المضافة لا تتغير ، وذلك يعني أن طريقة توزيع الخدمات المقدرة بطريقة غير مباشرة على المستخدمين تؤثر على عدد من الإجماليات ، حيث تنتج في مثالنا هذا التغيرات التالية على المجاميع المختلفة .

- خدمات الوساطة المالية 48 .
- مخرجات الحكومة + 6 .
- مخرجات الهيئات + 3 .
- الاستهلاك الوسيط للمشروعات غير مالية + 18 .
- القيمة المضافة للمشروعات غير المالية - 18 ومن ثم تتغير أرصدة باقي الحسابات بنفس القيمة .
- فائض التشغيل في المشروعات غير المالية - 18 .

مخصوصاً منها :

- المســـتوردات + 2 .
- الإنفاق على الناتج المحلي + 30 .

وبوضح الجدول التالي التغيرات التي تحدث نتيجة توزيع الخدمات المحسوبة على القطاعات المستخدمة .

الآثار المترتبة على توزيع خدمات الوساطة المالية على القطاعات المستخدمة لها حسب ترتيب الحسابات

سلع وخدمات	عالم	لا تهدف	أسر	حكومة	مالي	غير مالي	البيان	غير مالي	مالي	حكومي	أسر	لا تهدف	عالم	سلع وخدمات
2	2						مستوردات							2
4	4						صادرات						4	
							حساب الانتاج							
57		3		6	48		المخرجات							
							استهلاك وسيط	18	0	6	0	3		
30					48	-18	قيمة مضافة	-18	48					
							حساب توليد الدخل							
30					48	18-	فائض تشغيل	18-	48					
							التوزيع الاولى							
230	21	7	49	14	106	33	الفائدة	56	106	35	14	6	13	
22		1	35	-21	48	41-	الدخل الأولي	-41	48	-21	35	1		
							التوزيع الثانوي							
22		1	35	21-	48	41-	الدخل المتاح	41-	48	21-	35	1		
							استخدام الدخل							
28							الاستهلاك النهائي			6	19	3		
							الإدخار	-41	48	-27	16	-2	6	

الطريقة الثانية لعالجة خدمات الوساطة المالية المقدرة بطريقة غير مباشرة :

وتتلخص هذه الطريقة في تخصص خدمات الوساطة المالية الى صناعة وهمية (قطاع صوري) وهذه هي المنهجية التي كانت متبعة من قبل بل وما زالت مطبقة في بعض الدول حتي الان ولذلك اردت ان اوضح تأثيراتها علي الحسابات والقطاعات ومن خلال المعلومات المتاحة في مثالنا السابق يمكن أن نوضح المنهجية المستخدمة وتأثيراتها علي الحسابات كما يلي :

الصناعة الوهمية	قطاع المؤسسات المالية
<u>حساب الانتاج</u> 48 مدخلات 0 مخرجات 48- قيمة مضافة	<u>حساب الانتاج</u> 0 مدخلات 48 مخرجات 48 قيمة مضافة
<u>حساب توليد الدخل</u> 48- قيمة مضافة 48- فائض التشغيل	<u>حساب توليد الدخل</u> 48 قيمة مضافة 48 فائض التشغيل
<u>حساب التوزيع الاولي للدخل</u> 0 فائض التشغيل 0 فوائد مدفوعة	<u>حساب التوزيع الاولي للدخل</u> 48 فائض التشغيل 77 فوائد مدفوعة 125 فوائد محصلة
0 الدخل الاولي 48 خدمة مقدرة	48 الدخل الاولي 48- خدمة مقدرة
<u>حساب التوزيع الثانوي للدخل</u> 0 الدخل الاولي 0 الدخل المتاح	<u>حساب التوزيع الثانوي للدخل</u> 48 الدخل الاولي 48 الدخل المتاح

وهكذا باقى الحسابات الى ان نصل الى الادخار فيكون 0 في الصناعة الوهمية و 48 في القطاع المالي

المرفق الثاني

قيود معاملات التأمين

ثانياً : شركات التأمين وصناديق معاشات التقاعد

سوف نتعرض في هذا الجزء من الدراسة الى معالجة قيود خدمات التأمين والتأمين الاجتماعي ومعاشات التقاعد ضمن قطاع المشروعات المالية في نظام الحسابات القومية

الهدف من التأمين هو توفير الحماية المالية للوحدات المؤسسية المعرضة لبعض الأخطار وهو أيضاً شكل من أشكال الوساطة المالية التي تجمع فيه الأموال من حاملي البواليص وتستثمر في أصول مالية وغير مالية (بما في ذلك الاحتياطات الفنية) والتأمين يحتوي على تحويلات يعاد فيها توزيع الأموال بين الوحدات المؤسسية أذ ان مشاريع التأمين تنتج أيضاً خدمات يدفع ثمنها مباشرة وكذلك خدمات تتم بصورة غير مباشرة يدفع قيمتها حاملوا بوالص التأمين .

و فيما يلي شرح مفصل للتأمين ومعاشات التقاعد وكيفية حساب وتقييم مخرجات الخدمات التي تتيحها مشاريع التأمين في النظام .

أ- شركات التأمين:

وعادة لا تتقاضى شركات التأمين مقابل منفصلاً لخدمة التأمين وإذا تقاضت شركات التأمين مقابل مباشراً من حاملي البوالص فإنها تقيد هذه المبالغ على أنها اتعاب مقابل خدمات . أما بالنسبة للخدمات التي لا يتم تقاضى ثمنها مباشراً لها فلا بد من تقدير قيمة لهذه الخدمات التي تقدمها بصورة غير مباشرة وذلك من مجموع ما تحصل عليه أو تدفعه مشاريع التأمين بما في ذلك الدخل المتحقق من استثمار احتياطاتها .

وعادة تنشئ هذه المشاريع احتياطات فنية للأسباب التالية :-

- 1 - أقساط التأمين تدفع مقدماً وتحتفظ بها شركات التأمين مدة قبل وقوع الحادث الذي يسبب الدفع .
 - 2- وجود فرق زمني كبير بين وقوع الحادث ودفع المطالبة المترتبة عليه .
 - 3 - الدخل الناشئ عن استثمار هذه الاحتياطات له أثر كبير على مستوى أقساط التأمين التي يتعين على المشاريع دفعها .
- وتقدر مخرجات التأمين من العلاقة المحاسبية التالية :-

أ - أقساط التأمين المكتسبة (وهو يساوي الأقساط برسم القبض مخصوما منها قيمة التغير في الاحتياطات الناتج عن دفع الأقساط مقدماً) .

ب- صافي الدخل من استثمار الاحتياطات الفنية للتأمين : تعامل الاحتياطات على أنها أصول لحاملي بوالص التأمين . والدخل المكتسب من استثمار هذه الاحتياطات يعزى إلى حاملي بوالص التأمين الذين يفترض انهم يعيدون دفعة إلى شركات التأمين بوصفها أقساط مكملة .

ج - التعويضات التي تصبح مستحقة الدفع :

وتعتبر المطالبات مستحقة الدفع حين يقع الحادث الذي يتسبب في نشود المطالبة الصحيحة قانونياً (المطالبات المستحقة الدفع فعلاً مضافاً إليها أية تغيرات في الاحتياطات المعدة لدفع التعويض) .

د - التغيرات في الاحتياطات الاكتوارية واحتياطات التأمين ذات الأرباح .

وهي تشمل المخصصات للاحتياطات الاكتوارية والاحتياطات الخاصة ببوالص التأمين ذات الأرباح .
وتقاس التغيرات في الاحتياطات الفنية للتأمين بصفة عامة بعد استبعاد أية مكاسب أو خسائر اقتناء اسمية .

وتمثل أقساط التأمين المكتسبة مضافاً إليها مكملات الأقساط (دخل الاستثمارات) مجموع موارد شركة التأمين الناشئة عن نشاطها التأميني . وتمثل المطالبات (التعويضات) المستحقة والتغيرات في الاحتياطيات الاكتوارية واحتياطيات التأمين ذات الأرباح تمثل مجموع التكاليف الفنية التي تدفع من هذه الموارد . والفرق بين مجموع الإيرادات ومجموع التكاليف هو المبلغ الذي تقوم شركة التأمين منه بتغطية نفقاتها التشغيلية وتحقيق فائض التشغيل . .

ونظام الحسابات القومية 2008 يوصي في الفصل السادس والفصل السابع عشر بان انتاج التامين علي غير الحياة ينبغي أن يحسب باستخدام التعويضات والأقساط المعدلة

وعليه فإن المعادلة المستخدمة لتقدير قيمة مخرجات خدمات التأمين المحتسبة (التأمين على الحياة وعلى غير الحياة) هي مجموع الأقساط المكتسبة + مكملات الأقساط (دخل الاستثمار) - التعويضات المستحقة - التغير في الاحتياطيات الاكتوارية واحتياطيات التأمين ذي الأرباح .

ب- صناديق معاشات التقاعد المستقلة ذاتياً :

هذه الصناديق هي صناديق مستقلة تقوم بمعاملات لحسابها الخاص وتحوز الأصول المالية وغير المالية . وتقاس مخرجات صناديق التقاعد بنفس الطريقة التي تقاس بها مخرجات شركات التأمين إلا أن الأقساط يطلق عليها مساهمات والمطالبات (التعويضات) يطلق عليها منافع .

ولذلك فإن مخرجات صناديق معاشات التقاعد هي :

مجموع المساهمات الفعلية المكتسبة مضافاً إليها مجموع مكملات المساهمات المحتسبة ناقصاً المنافع المستحقة ناقص الزيادة (أو زائداً لنقص) في احتياطيات صناديق معاشات التقاعد . ويستثنى من ذلك مكاسب أو خسائر الاقتناء الاسمية.

وكذلك الشأن نجد ان معاملات التامين والخدمة المقدرة لها أثارها على الحسابات وعلى المجاميع الاقتصادية المختلفة وذلك ما سوف نحاول ايضاحه فيما يلي من خلال المثال التالي

نموذج رقمي لقيود معاملات التأمين والتأمينات الاجتماعية ومعاشات التقاعد في الحسابات وفق نظام 1993

أ- شركات التأمين:

هناك نوعان من أنواع التأمين

- 1- التأمين على الحياة (بربح أو الادخار).
 - 2- التأمين على غير الحياة (يغطي جميع المخاطر)
- ورغم التشابه بينهما إلا أن هناك بعض الفوارق مما يؤدي إلى قيود مختلفة في حسابات النظام ولذلك يتم حساب كل منهما بصفة مستقلة .

ب- برامج التأمين الاجتماعي وتأخذ الاشكال التالية:-

أ- برامج الضمان الاجتماعي (مموله وغير مموله) .

ب- برامج التأمين الخاصة (ممولة وغير ممولة من قبل :-

1- شركات التأمين .

2- صناديق معاشات تقاعدية مستقلة ذاتياً .

3- صناديق معاشات تقاعدية غير مستقلة .

وسوف تعالج المعاملات في كل من أنواع التأمين هذه وتقاس مخرجات نشاط التأمين على الحياة وعلى غير الحياة كما يلي :-

مجموع الأقساط أو المساهمات الفعلية المكتسبة + مكملات الأقساط (الدخل من استثمار الاحتياطيات الفنية) – المطالبات أو المنافع المدفوعة – الزيادة في الاحتياطيات الاكتوارية واحتياطي التأمين بريح .

وفي حالة صناديق معاشات التقاعد المستقلة ذاتياً الممولة تكون المعادلة أيضاً كما يلي :-

مجموع المساهمات المكتسبة + مكملات المساهمات (دخل الاستثمار) - المنافع المستحقة - الزيادة في احتياطيات صناديق التقاعد (مضافاً النقص)

ولا توجد مخرجات لبرامج المعاشات غير الممولة .

وتمثل مكملات الأقساط (D44) دخل الملكية الذي يعزى إلى حاملي البوالص وهو يساوي مجموع الدخل الذي تكسبه شركات التأمين أو صناديق المعاشات من استثمار احتياطياتها الفنية أو احتياطيات معاشات التقاعد . وقد لا يكون هذا الدخل كله دخل ملكية إذ قد يستعمل ذلك لتوليد فائض تشغيل كنشاط ثانوي (عقارات مثلاً) فإن البند بأكمله ينظر إليه كدخل ملكية يعزى لحاملي البوالص . وتستهلك خدمات التأمين من قبل القطاعات المختلفة التي تحمل البوالص ويمكن أن توزع بنسب الأقساط أو المساهمات . وتتكون الاحتياطيات الفنية لشركة التأمين من الأقساط المدفوعة مقدماً واحتياطيات تغطية المطالبات والاحتياطي الاكتواري واحتياطي التأمين بريح والعنصران الأخيران يتصلان فقط بالتأمين على الحياة .

وتستهلك خدمات التأمين من قبل القطاعات بما في ذلك العالم الخارجي التي تدفع أقساط أو مساهمات وتقدر قيمة الاستهلاك بتوزيع مجموع قيم الخدمات بنسبة الأقساط أو المساهمات الفعلية المدفوعة .

وعندما تؤدي شركات التأمين المقيمة خدمات إلى غير مقيمين أو تحصل الوحدات المقيمة على خدمات تأمين من شركات تأمين غير مقيمة فإن دخول الملكية الذي يعزى إلى حاملي بوالص التأمين يتضمن جزءاً لحاملي بوالص التأمين في الخارج ولذلك فإن هذين البندين يظهران في حساب بقية العالم ولكن نظراً لأنهما متساويان ومتعاكسان فإنهما لا يؤثران على الميزان .

وإعادة التأمين هو شكل من أشكال التأمين قد يكون أحد أطرافها غير مقيم وعندما تتم عملية إعادة تأمين بين شركة مقيمة وأخرى غير مقيمة أو بين شركة غير مقيمة وشركة مقيمة فإن من الأفضل اعتبار أن شركة إعادة التأمين تقدم خدمة إلى شركة التأمين المباشر وتقاس بوصفها الفرق بين جميع التدفقات بين شركة إعادة التأمين وشركة التأمين المباشر . أي أن خدمات التأمين المستوردة تقدر على إنها الفرق بين تدفقات شركات التأمين المباشر المقيمة وشركات إعادة التأمين غير المقيمة (الأقساط ودخل الاستثمار والعمولات والمطالبات بالإضافة إلى الاحتياطيات الفنية) وبالمثل تقدر الصادرات . وتظهر خدمات التأمين المستوردة بوصفها استهلاكاً وسيطاً لشركات التأمين المباشر المقيمة .

وفي مجال التأمين نلاحظ أن :-

1 الأقساط هي شكل من أشكال الائتمان لأنها تدفع مقدماً وتوصف بأنها احتياطيات لتغطية المطالبات .

2- المطالبات قد لا تدفع إلا بعد مرور فترة من الزمن .

3- الاحتياطيات تستثمر عادة في أصول تحقق دخل ملكية .

4- النظام يعتبر الدخل من استثمار الاحتياطيات (المنافع) على أنه دخل ملكية يعزى إلى حاملي بوالص التأمين .

- 5- المعاش أو التعويض (المنافع) قد يدفع إلى غير المشتركين مثل الزوجة والأولاد ... الخ .
- 6- صناديق معاشات التقاعد غير المستقلة ذاتياً تدمج مع حسابات رب العمل .
- 7- لا توجد مخرجات لبرامج المعاشات التقاعدية غير الممولة .
- 8- عندما تعيد شركة تأمين مقيمة التأمين لدى شركة تأمين غير مقيمة فإن الشركة المقيمة تعتبر كأنها قد حصلت على خدمة مستوردة تعادل الفرق بين التدفقات بين الشركتين .

أ- قيود معاملات برامج الضمان الاجتماعي الحكومية الممول

جملة الاستخدامات	العائلات	الحكومة	القطاعات	البيان	القطاعات الأخرى	الحكومة	العائلات	جملة الموارد
155		45	110	حساب توليد الدخل مساهمات الضمان الاجتماعي التي يدفعها أرباب العمل D12 (تردد ضمن الأجور ويدفعها كل قطاع إلى العاملين لديه)				
				حساب توزيع الدخل الأولي مساهمات الضمان الاجتماعي التي يدفعها أرباب العمل D12			155	155
155				حساب التوزيع الثانوي للدخل مساهمات الضمان الاجتماعي التي يدفعها أرباب العمل D6111 (فعلية)			155	155
76				مساهمات الضمان الاجتماعي التي يدفعها المستخدمون D6112			76	76
32				المساهمات الاجتماعية التي يدفعها الأشخاص العاملون لحساب أنفسهم وغير (فعلية) المستخدمين D6113			32	32
232				منافع الضمان الاجتماعي (مزايا) النقدية D621		232		232
52				منافع الضمان الاجتماعي (مزايا) النقدية D624 (مساعدات نقدية)		52		52
702	439	263		جملة	110	329	263	702

ونلاحظ أن :

- 1 - مساهمات الضمان الاجتماعي التي يدفعها المستخدمون D12 تدفع من جميع القطاعات إلى الأسر بما في ذلك العالم الخارجي وتظهر مدفوعات للقطاعات في حساب توليد الدخل (مدفوعات قطاع العالم الخارجي تظهر في حساب الدخل الأولي) وتظهر كمقبوضات في قطاع الأسر في حساب تخصيص الدخل الأولي .
- 2 - كما تظهر مساهمات الضمان الاجتماعي المدفوعة من قبل أرباب العمل d6111 والمدفوعة من قبل المستخدمين d6112 والعاملين لحساب أنفسهم d6113 كمدفوعات من العائلات (الأسر) إلى الحكومة في حساب التوزيع الثانوي للدخل .
- 3 - منافع الضمان الاجتماعي D621 (النقدية) تدفع من الحكومة والعالم الخارجي إلى الأسر (الأسر غير المقيمة تقيد في الحساب الخارجي للدخل الأولية) وكذلك المنافع الاجتماعية النقدية D624 تقيد بنفس الطريقة في حساب التوزيع الثانوي للدخل .

ب- قيود معاملات برامج التأمين الإجتماعي غير الممول

استخدامات			موارد			
العائلات	الحكومة	القطاعات الأخرى	القطاعات الأخرى	الحكومة	العائلات
-	5	14	حساب توليد الدخل مساهمات أرباب العمل الاجتماعية المحتسبة D122			
			حساب توزيع الدخل الأولي مساهمة أرباب العمل الاجتماعية المحتسبة D121			19
19			حساب التوزيع الثانوي المساهمات الاجتماعية المحتسبة مقدرة D612		5	
	5	14	منافع المستخدمين D623(صناديق غير ممولة)	14		19

وكما أشرنا أن برامج التأمين الاجتماعي غير الممول ليس له مخرجات وإنما هي قيود افتراضية في حسابات توليد الدخل والدخل الأولى والتوزيع الثانوي للدخل

أما فيما يتعلق بقيود معاملات برامج التأمين الاجتماعي غير الممولة التي يديرها أرباب العمل فإننا نجد أن جميع التدفقات تتم بين الأسر وأرباب العمل حيث يعتبر رب العمل وكأنه يدفع مساهمات اجتماعية محتسبة إلى البرنامج نيابة عن المستخدمين وتظهر في حساب توليد الدخل كمدفوعات والمتحصلات في حساب الدخل الأولى وهذه المساهمات المحتسبة تشكل جزءا من تعويضات العاملين وتظهر كأنها مدفوعات من المستخدمين إلى البرنامج في حساب التوزيع الثانوي للدخل وكان الأسر قد دفعتها إلى رب العمل في نفس الحساب أما المنافع ومعاشات التقاعد فتظهر كمدفوعات من رب العمل إلى الأسر في نفس الحساب

ج- قيود معاملات التأمين على غير الحياة في الحسابات

العالم الخارجي	القطاعات الأخرى	العائلات	المالي	استخدامات	المالي	العائلات	القطاعات الأخرى	موارد
				حساب الإنتاج				
			6	المخرجات P1				
				الاستهلاك الوسيط P2			3	1
				حساب توليد الدخل				
				حساب توزيع الدخل الأولي				
	5	1		دخل الملكية الذي يعزى إلى حاملي بوالص التأمين D44	6			
				حساب التوزيع الثانوي للدخل				
			45	صافي أقساط التأمين على غير الحياة (حسب القطاع المؤمن D71			31	* 14
	** 10	35		المطالبات على التأمين على غير الحياة (تعويضات) D72	45			
				حساب استخدام الدخل المتاح للتصرف				
				الإنفاق على الاستهلاك النهائي P3		2		
				الحساب المالي				
			2	التسديد المسبق لأقساط التأمين واحتياطات تغطية المطالبات القائمة F62			2	

* يشمل (2) قطاع العالم الخارجي .

* * يشمل (3) قطاع العالم الخارجي .

الاقساط + دخل الاستثمارات - التعويضات = الخدمة التأمينية المقدرة

$$D71 + D44 - D72 = \text{estimated value}$$

$$6 = 45 - 6 + 45$$

توزع كالآتي:

استهلاك نهائي (عائلات) 2

لستهلاك وسيط 4

عالم خارجي 1

وقطاعات اخرى 3

. وهناك 6 مجموعات من القيود أثنان منهما لقياس انتاج خدمة التأمين واستهلاكها وثلاثة لإعادة التوزيع وقيود واحد في الحساب المالي .

1- المجموعة الأولى : معاملات الإنتاج والاستهلاك

- المخرجات P1 تقيد في حساب الإنتاج (القطاع المالي) .
- يمكن لأي قطاع أن يستهلك الخدمة استهلاكاً بسيطاً ويقيد ذلك في حساب الإنتاج اما دفعات الاسر فتكون جزءاً من الانفاق الاستهلاكي النهائي وتقيد في حساب استخدام الدخل . وتقيد الدفعات الخاصة بالعالم الخارجي كصادرات في الحساب الخارجي للسلع والخدمات .

2- المجموع الثانية : معاملات التوزيع

- دخل الملكية الذي يعزى إلى حاملي البوالص D44 يعتبر مدفوعات من شركات التأمين والصناديق ويعتبر مقبوضات في جميع القطاعات أيضاً في حساب تخصيص الدخل الأولي أو في الحساب الخارجي للدخل الأولي في حالة قطاع بقية العالم .
- تحتسب صافي أقساط التأمين D71 مضافاً إليها مكملات الأقساط (تساوي دخل الملكية الذي يعزى إلى حامل البوالص) مخصوماً منها قيمة الخدمات المستهلكة . وصافي هذه الأقساط تدفع من قبل جميع القطاعات (بما في ذلك العالم الخارجي) إلى القطاع المالي . وتقيد صافي الأقساط في حساب التوزيع الثانوي للدخل على أساس المبالغ المستحقة للتغطية التأمينية في فترة الحساب .
- المطالبات على التأمين D72 يدفعها القطاع المالي وتحصل عليها القطاعات بما في ذلك العالم الخارجي .
- والمطالبات تقيد في حساب التوزيع الثانوي للدخل أو الحساب الخارجي للدخل الأولية في حالة قطاع بقية العالم . وتقيد المطالبات على أساس المبالغ المستحقة الدفع في التاريخ الذي وقعت فيه الحادثة ذات الصلة ويسجل قيد في الحساب المالي يمثل الفرق بين الأقساط المدفوعة والأقساط المكتسبة وبين المطالبات المستحقة الدفع والمطالبات المدفوعة F62 ويظهر التسديد المسبق لأقساط التأمين واحتياطيات تغطية المطالبات القائمة باعتباره تغير في الخصوم للقطاع المالي (سالب) وتغيراً في أصول القطاعات الأخرى بما في ذلك بقية العالم .

قيود عمليات التأمين على الحياة في الحسابات

استخدامات			موارد		
القطاعات الأخرى	العائلات	المالي	القطاعات الأخرى	العائلات	المالي
			حساب الإنتاج		
			المخرجات P1		
		4	حساب توليد الدخل		
			حساب توزيع الدخل الأولي		
			دخل الملكية الذي يعزى إلى D44		
			حامل بوالص التأمين (دخل الاستثمار		
			أي مكملات الأقساط)		
			حساب استخدام الدخل المتاح للتصرف		
			الانفاق الاستهلاكي النهائي P3		
			الحساب المالي *		
			صافي حقوق الأسر المعيشية في		
			احتياطيات التأمين على الحياة F611		
		22			
				22	

تساوى : الأقساط + المكملات - الخدمة المستهلكة - البطالبات المستحقة الدفع. ويعتبر تغيراً في الأصول المعاملات الخاصة بالتأمين على الحياة تتم بين شركات التأمين والأسر المقيمة وغير المقيمة وقيمة الخدمة التأمينية تعتبر استهلاكاً نهائياً لقطاع الأسر وكصادرات إلى العالم الخارجي (إن وجدت) .

أما دخل الملكية الذي يعزى إلى حاملي البوالص فيعامل بوصفه مكماً للأقساط .

الأقساط والمطالبات لا تظهر منفصلة ولكن الصافي يقيد في الحساب المالي f611 (صافي حقوق الأسر المعيشية في احتياطي التأمين على الحياة) .

ولذلك هناك أربع معاملات هي :-

- أ - تقيد المخرجات في حساب الإنتاج (القطاع المالي) P1.
- ب - الخدمة المستهلكة تسجل إنفاقاً استهلاكياً نهائياً من قبل الأسر في حساب استخدام الدخل P3 أو مدفوعة للعالم الخارجي (الصادرات) P6.
- ج - دخل الملكية الذي يعزى إلى حاملي البوالص D44 يعتبر مدفوعاً في حساب تخصيص الدخل وحساب العالم الخارجي ومقبوصاً من الأسر. و صافي حقوق الأسر المعيشية في احتياطات التأمين على الحياة F611 يسجل بوصفه تغيراً في الأصول بالنسبة للأسر المعيشية وبقيّة العالم وتغيراً في خصوم القطاع المالي . وهو يساوي مجموع الأقساط الفعلية مضافاً إليها مكملات الأقساط (دخل الملكية الذي يعزى إلى حاصللي البوالص) مخصوماً منه قيمة الخدمات المستهلكة والمطالبات المستحقة الدفع .

- إقيود معاملات برامج التأمين الاجتماعي الخاصة الممولة في الحسابات (عدا معاشات التقاعد)

استخدامات			موارد			
القطاعات الأخرى	العائلات	المالي		المالي	العائلات	القطاعات الأخرى
			حساب الإنتاج المخرجات P1			
5			حساب توليد الدخل مساهمات أرباب العمل الاجتماعية الفعلية إلى البرامج الخاصة			
			حساب توزيع الدخل الأولي دخل الملكية الذي يعزى إلى حاملي بوالص التأمين D44	5		
			حساب التوزيع الثانوي مساهمة أرباب العمل مساهمة المستخدمين المنافع الاجتماعية	13	5 8	
			حساب استخدام الدخل الانفاق الاستهلاكي P3		1	
			الحساب المالي التسديد المسبق لأقساط التأمين F62		1	

وعلى ذلك نجد ان هناك سبعة قيود هي :-

- تفيد المخرجات في حساب الإنتاج (القطاع المالي) .
- تظهر مساهمات أرباب العمل في حساب توليد الدخل كمدفوعات من القطاعات وتظهر في حساب تخصيص الدخل الأولي كمقبوضات من قبل الأسر .
- دخل الملكية الذي يعزى إلى حاملي البوالص تدفعه شركات التأمين وتحصل عليه الأسر في حساب تخصيص الدخل الأولي .
- مساهمات أرباب العمل ومساهمات المستخدمين بما فيها مكملات المساهمات مستبعداً منه قيمة الخدمة المستهلكة تعتبر مدفوعات من الأسر إلى القطاع المالي في حساب التوزيع الثانوي .
- المنافع الاجتماعية تسجل في حساب التوزيع الثانوي كمدفوعات من القطاع المالي إلى الأسر .
- قيمة الخدمة المستهلكة تسجل بوصفها استهلاكاً نهائياً لدى الأسر في حساب استخدام الدخل المتاح .
- الفرق بين المساهمات المدفوعة والمساهمات المكتسبة وبين المطالبات المستحقة الدفع والمطالبات المدفوعة ويظهر هذا البند بوصفه تغييراً في خصوم القطاع المالي (سالب) وتغيراً في أصول الأسر المعيشية . ويطلق على هذا البند " التسديد المسبق لأقساط التأمين واحتياطيات تغطية المطالبات القائمة "

و- قيود معاملات معاشات التقاعد الممولة تمويلًا خاصاً في الحسابات

استخدامات				موارد			
العالم الخارجي	القطاعات الأخرى	العائلات	المالي		المالي	العائلات	قطاع العالم الخارجي
				حساب الإنتاج			
			2	المخرجات P1			
				حساب توليد الدخل			
صفر	14			مساهمات أرباب العمل الاجتماعية الفعلية في البرامج الممولة D121			
				مساهمة أرباب العمل الاجتماعية المحتسبة D122			
				حساب توزيع الدخل الأولى			
صفر		14		مساهمات أرباب العمل الاجتماعية الفعلية في البرامج الممولة D121			
				مساهمة أرباب العمل الاجتماعية المحتسبة D122			

صفر			7	دخل الملكية الذي يعزى إلى حاملي البوالص D44	7			صفر
				حساب التوزيع الثانوي				
صفر	1		13	مساهمة أرباب العمل الاجتماعية الفعلية في البرامج الممولة D6111		14		صفر
				مساهمة أرباب العمل الاجتماعية المحتسبة D612				
صفر	1		12	صافي مساهمة المستخدمين الاجتماعية المتعلقة بالمعاشات التقاعدية D6112		13		صفر
صفر			16	معاشات التقاعد (المنافع) D62	15		1	صفر
				حساب استخدام الدخل المتاح للتصرف				
				الانفاق الاستهلاكي* النهائي P3		2		
صفر			11	التعديل الناتج عن التغير في صافي حقوق الأسر في صناديق التقاعد D8	11			صفر
				الحساب المالي				
صفر			11 اصول -	صافي حقوق الأسر المعيشية في صناديق معاشات التقاعد F612		11 اصول +		

* في حالة الأسر غير المقيمة تقيد الخدمة كصادرات P6

وفي هذا المجال هناك ثمانية أنواع من القبوض هي :-

- 1 - المخرجات للوحدات المقيمة تقيد في حساب الإنتاج p1.
- 2 - مساهمات أرباب العمل الفعلية تظهر في حساب توليد الدخل كمدفوعات من القطاعات وكإيرادات في حساب الدخل الأولي للأسر المعيشية. d121
- 3 - دخل الملكية الذي يعزى إلى حاملي البوالص بالنسبة للصناديق المستقلة يظهر كمدفوعات من القطاع المالي وإيرادات لدى الأسر في حساب تخصيص الدخل الأولي . أما الصناديق غير المستقلة فيظهر كمدفوعات من أرباب العمل (القطاعات) وإيرادات لدى الأسر في حساب تخصيص الدخل الأولي. d44
- 4 - مساهمات أرباب العمل ومساهمات المستخدمين تظهر كمدفوعات من الأسر إلى القطاع المالي أو القطاعات التي تدبر الصناديق غير المستقلة في حساب التوزيع الثانوي للدخل ومساهمات أرباب العمل تعادل تماماً المبالغ التي تتلقاها الأسر من أرباب العمل في حساب توليد الدخل. d6111

- 5 - معاشات التقاعد تظهر في حساب التوزيع الثانوي للدخل يدفعها القطاع المالي أو القطاع الذي يدير الصندوق غير المستقل وتتلقاه الأسر المعيشية d62
- 6 - قيمة خدمة التأمين تعتبر جزءا من الانفاق الاستهلاكي للأسرة في حساب استخدام الدخل p3(عدا الأسر غير المقيمة حيث تقيد خدمة مصدرة) p6.
- 7 - التعديل الناتج عن صافي حقوق الأسر المعيشية d8 تظهر في حساب استخدام الدخل كمقبوضات من قبل الأسر المعيشية ومدفوعات من قبل القطاع المالي أو القطاعات التي تدير الصناديق غير المستقلة . وهو يساوي صافي المساهمات كما هي مقيدة في حساب التوزيع الثانوي للدخل (بالنسبة لمعاشات التقاعد فقط يخصم منها المعاشات المدفوعة) .
- 8 -بند صافي حقوق الأسر f612 يظهر في الحساب المالي (بإشارة سالية) ويظهر كتغير في أصول الأسر وبقية العالم . كما يظهر كتغير في خصوم القطاع المالي والقطاعات التي تدير صناديق غير مستقلة .

المراجع : نظام الحسابات القومية 1993

نظام الحسابات القومية 2008

اوراق عمل اخري للباحث

استبيان مدي تطبيق نظام الحسابات القومية 1993

اسنبيان مدي تطبيق تعديلات نظام الحسابات القومية 2008